



جامعة آل البيت

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم إدارة الأعمال

الإدارة العامة

دور الرقابة الداخلية في منع وكشف وتصحيح الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم
الشمال

The Role of Internal Control to Prevent, Discover And Correct Errors in The Jordanian Ministry
of Health in Northern Region Hospitals

إعداد

سمير عبد الله أحمد المومني

1420505020

إشراف الدكتور

مرعي بني خالد

قدمت هذه الرسالة استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في الإدارة العامة في كلية إدارة المال والأعمال، قسم إدارة

الأعمال- تخصص الإدارة العامة، جامعة آل البيت

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

الفصل الأول

2018/2017

التفويض

أنا سمير عبد الله أحمد المومني أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات، أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

الاسم: سمير عبد الله أحمد المومني.

التوقيع:

التاريخ: 2017 / 12 / 27

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وقوانينها

أنا الطالب: سمير عبد الله احمد المومني الرقم الجامعي: 1420505020

التخصص: الإدارة العامة الكلية: الاقتصاد والعلوم الإدارية

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسالة الماجستير عندما قمت شخصياً بأعداد رسالتي بعنوان:

دور الرقابة الداخلية في منع وكشف وتصحيح الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية

في مستشفيات إقليم الشمال

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتاب الرسالة والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلانية، وتأسيساً على ما تقدم فأنتجني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: . التاريخ: 27 / 12 / 2017

قرار لجنة المناقشة

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة:

دور الرقابة الداخلية في منع وكشف وتصحيح الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية
في مستشفيات إقليم الشمال

**The Role of Internal Control to Prevent, Discover and
Correct Errors in the Jordanian Ministry of Health in
Northern Region Hospitals**

وأجيزت بتاريخ: ٢٠١٧/١٢/٢٤

إعداد

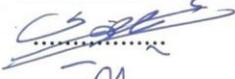
سمير عبد الله المومني

إشراف

الدكتور مرعي بني خالد

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

	(مشرفاً ورئيساً)	الدكتور مرعي بني خالد
	(عضواً)	الأستاذ الدكتور حسين الزيود
	(عضواً)	الدكتور زياد الصمادي
	(عضواً خارجياً)	الدكتور محمد نور جداية

الإهداء

إلى روح والدي الغالية التي أدمت قلوبنا إلى روح والدي الغالي الذي إطفاء عيوننا إلى روح أخي الذي كسر ظهرنا..... إلى الذين فارقوا الحياة وأدموا القلب... إلى من أبكيهم لآخر نبض في قلبي . .

إلى رفيقة الدرب وعنوان السعادة والأمل زوجتي الغالية...

إلى سند الظهر رفاق طفولتي أحبابي إلى من تشاركت معهم أجمل اللحظات اخواني.....

إلى نبع الحنان إلى صاحبات القلوب الطيبة وصديقاتي ربيع طفولتي اخواتي.....

إلى من علمني حرفاً أساتذتي..... إلى عنوان الوفاء اصداقائي..... إلى أبناء الوطن الغالي..... إلى كل مسؤول

كريم وشريف اهديكم هذا الجهد الذي اسأل الله ان ينفع به البلاد والعباد

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين حمداً كثيراً عظيماً، والصلاة والسلام على النبي الهاشمي القرشي الأمين وعلى آله وأصحابه ومن سنَّ بسنته وتبع هديه إلى يوم الدين وبعد ... فإني أحمد الله وأثني عليه، فله الحمد وحده فهو صاحب الفضل في الأولى والأخرى، فأحمده تعالى على توفيقه وكرمه علي أن قدرني وأنعم علي لإنجاز هذا الجهد العلمي.

وأقدم بالشكر الجزيل وجميل العرفان للأستاذ الدكتور الفاضل مرعي بني خالد لما بذله من جهد كريم وملموس وذلك بإشرافه وتوجيهه المباشر على إعداد هذا الجهد العلمي، كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أعضاء لجنة المناقشة الكرام.

كما أتقدم بالشكر لكافة أعضاء الهيئة التدريسية في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية وأخص بالشكر هيئة التدريس في قسم إدارة الأعمال والإدارة العامة في جامعة آل البيت الذين تعلمت على أيديهم فهم أهل العلم والفضل.

وأقدم بجزيل الشكر وجميل العرفان إلى السادة في وزارة الصحة الأردنية على دعمهم وتسهيل مهمتي في إعداد هذه الجهد العلمي.

قائمة المحتويات

ب.....	التفويض
ج.....	إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وقوانينها
د.....	قرار لجنة المناقشة
ه.....	الإهداء
و.....	شكر وتقدير
ز.....	قائمة المحتويات
ح.....	الموضوعات
ك.....	قائمة الجداول
س.....	قائمة الملاحق
ع.....	ملخص
ف.....	Abstract
1.....	الفصل الأول الإطار العام للدراسة
8.....	الفصل الثاني الإطار النظري الدراسات السابقة
42.....	الفصل الثالث منهجية الدراسة
49.....	الفصل الرابع تحليل النتائج
102.....	الفصل الخامس مناقشة النتائج والتوصيات
112.....	5-5 نتائج الدراسة
113.....	6-5 توصيات الدراسة
114.....	قائمة المراجع
121.....	الملاحق

الموضوعات

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
1-1 تمهيد
2-1 أهمية الدراسة
3-1 مشكلة الدراسة
4-1 أهداف الدراسة
5-1 فرضيات الدراسة
6-1 محددات الدراسة
7-1 التعريفات الاصطلاحية
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة
1-2 المبحث الأول: الرقابة الداخلية
2-2 المبحث الثاني: الدراسات السابقة
1-2-2 الدراسات باللغة العربية
2-2-2 الدراسات باللغة الإنجليزية
3-2-2 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

الفصل الثالث: منهجية الدراسة
1-3 المقدمة
2-3 منهجية الدراسة
3-3 مجتمع الدراسة
4-3 مصادر جمع المعلومات
5-3 أداة الدراسة
1-5-3 صدق أداة الدراسة
2-5-3 صدق البناء التكويني لأداة الدراسة
3-5-3 ثبات أداة الدراسة
6-3 إجراءات الدراسة
7-3 المعالجة الإحصائية
الفصل الرابع: تحليل النتائج
1-4 المقدمة
2-4 تحليل بيانات الدراسة
3-4 اختبار الفرضيات

الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات
1-5 المقدمة
2-5 تحليل ومناقشة نتائج الدراسة
3-5 تساؤلات الدراسة
4-5 مناقشة اختبار الفرضيات
5-5 نتائج الدراسة
6-5 توصيات الدراسة
قائمة المراجع
الملاحق

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول
	عدد مجتمع العينة وعدد عينة الدراسة
	وصف أفراد عينة الدراسة من خلال المعلومات الشخصية
	نتائج ثبات المجالات بأسلوب (الفا كرونباخ)
	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات دور الرقابة الداخلية في منع وكشف وتصحيح الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال مرتبة ترتيباً تنازلياً
	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال القدرة على منع وقوع الأخطاء مرتبة تنازلياً
	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال القدرة على اكتشاف الأخطاء مرتبة تنازلياً

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال القدرة على تصحيح الأخطاء مرتبة تنازلياً	
نتائج اختبار (t) للعينة الواحدة لاختبار فرضية الدراسة المرتبطة بدور الرقابة الداخلية في منع وكشف وتصحيح الأخطاء في مستشفيات إقليم الشمال	
نتائج اختبار t للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الفرعية الأولى	
نتائج اختبار t للعينة الواحدة لاختبار فرضية الدراسة الفرعية الثانية	
نتائج اختبار t للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة	
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات دور الرقابة الداخلية في منع وكشف وتصحيح الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال تبعاً لمتغير المستشفى	
نتائج تحليل التباين الأحادي لمتوسطات مجالات دور الرقابة الداخلية في منع وكشف وتصحيح الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال تبعاً لمتغير المستشفى	
نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية لتحديد المستشفيات في إقليم الشمال التي قد يختلف فيها دور الرقابة الداخلية في مجال القدرة على منع وقوع الأخطاء	

نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية لتحديد المستشفيات في إقليم الشمال التي قد يختلف فيها دور الرقابة الداخلية في مجال القدرة على اكتشاف الأخطاء	
نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية لتحديد المستشفيات في إقليم الشمال التي قد يختلف فيها دور الرقابة الداخلية في مجال القدرة على تصحيح الأخطاء	
نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية لتحديد المستشفيات في إقليم الشمال التي قد يختلف فيها دور الرقابة الداخلية الكلي في القدرة على (منع وقوع واكتشاف وتصحيح) الأخطاء	
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات دور الرقابة الداخلية في منع وكشف وتصحيح الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال تبعاً لمتغير القسم	
نتائج تحليل التباين الأحادي لمتوسطات مجالات دور الرقابة الداخلية في منع وكشف وتصحيح الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال تبعاً لمتغير القسم	

<p>المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات دور الرقابة الداخلية في منع وكشف وتصحيح الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال تبعاً لمتغير المؤهل العلمي</p>	
<p>نتائج تحليل التباين الأحادي لمتوسطات مجالات دور الرقابة الداخلية في منع وكشف وتصحيح الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال تبعاً لمتغير المؤهل العلمي</p>	
<p>المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات دور الرقابة الداخلية في منع ارتكاب وكشف وتصحيح الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال تبعاً لمتغير الخبرة العملية</p>	
<p>نتائج تحليل التباين الأحادي لمتوسطات مجالات دور الرقابة الداخلية في منع وكشف وتصحيح الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال تبعاً لمتغير الخبرة العملية</p>	

قائمة الملحق

الرقم	عنوان الملحق
1	تعريف مديرية الرقابة الداخلية في وزارة الصحة
2	أداة الدراسة (الاستبانة)
3	قائمة محكمي الاستبانة

دور الرقابة الداخلية في منع وكشف وتصحيح الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية

في مستشفيات إقليم الشمال

إعداد

سمير عبد الله احمد المومني

إشراف الدكتور

مرعي بني خالد

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الرقابة الداخلية في منع، وكشف، وتصحيح الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتكون مجتمع الدراسة من (402) من العاملين في أقسام الصيدلة والمحاسبة واللوازم، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير أداة للدراسة (استبانة) وأجريت الدراسة على عينة مكونة من (354) موظف، وقد أظهرت نتائج الدراسة بان هناك دوراً معنوياً ذا دلالة إحصائية في قدرة الرقابة الداخلية في وزارة الصحة على منع، وكشف، وتصحيح الأخطاء الرقابية التي يقع بها الموظفون في مستشفيات إقليم الشمال.

وكذلك أظهرت نتائج الدراسة بان دور الرقابة الداخلية في عملية منع وكشف الأخطاء كان بمستوى متوسط، اما دور الرقابة الداخلية في عملية تصحيح الأخطاء كان بمستوى مرتفع قليلا، ومن خلال النتائج قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات بذل العناية المهنية في منع حدوث الأخطاء وتكرارها مستقبلا وكذلك اكتشاف الأخطاء بالوقت المناسب، وتعزيز تصحيح الانحرافات التي وضع بها الموظفين على ضوء التقارير المسبقة.

الكلمات الدالة: الرقابة الداخلية، منع، وتصحيح، واكتشاف الأخطاء، وزارة الصحة الأردنية، مستشفيات وزارة الصحة.

The role of internal control to prevent, discover and correct errors in the
Jordanian Ministry of Health in Northern Region Hospitals

Prepared by

Sameer Abdullah Almomani

Supervisor

Dr. Mari'e Bani Khaled

Abstract

The objective of the study was to examine the role of internal control in preventing, discovering and correcting errors in Jordanian Ministry of Health at Northern Region hospitals. The study employed the analytical descriptive design. The population of the study totaled (402) of workers in pharmacy, accounting and material support departments. To achieve the objective of the study, a questionnaire was developed and administrated to a sample of (354) employees. The results of the study indicated a significant role in internal control ability to prevent, discover and correct errors committed by employees in Northern Region hospitals.

The results of the study also found a moderate level of the internal control role in preventing and discovering errors, while it was moderately high in correcting errors. Based on the results,

the study suggested some recommendations, including the need for more professional management in the mistakes committed and to discover them at the right time. There is also a need to promote the correction procedures for the previously committed mistakes by employees.

Keywords: Internal control, Errors Prevention, Correcting and Discovering, Jordanian Ministry of Health, Ministry of Health Hospitals.

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 تمهيد

تعتبر الرقابة الداخلية إحدى أهم وظائف الإدارة الرئيسية المهمة التي تشرف على العاملين في القطاع العام، فمن خلال الرقابة على العمل الإداري نستطيع أن نوجه الجهود والإجراءات جميعها التي يتم القيام بها إلى ما فيه مصلحة العمل وتحقيق الأهداف المطلوبة، كما نستطيع من خلال الرقابة منع الوقوع في الأخطاء وتقليلها، كذلك الكشف عن الأخطاء واكتشاف مواطن الخلل ونقاط الضعف، والمشاكل التي تواجه إنجاز العمل بالشكل المطلوب، والعمل على وضع الحلول لها ومعالجتها وتصحيحها، وتشكل الرقابة الداخلية رسالة أمان للإدارة مضمونها بأن الأمور جميعها تسير على ما يرام ووفق ما هو مخطط له.

وللرقابة أهمية كبيرة خاصة في بيئة العمل الإداري التي تتم داخل الأجهزة الحكومية، ويعود ذلك إلى مجموعة من الأسباب أهمها: حجم الأجهزة الحكومية كبير جداً من حيث الكوادر، والأعمال الإدارية التي تتم فيها وحجم الموارد، والإمكانيات المتوفرة والمتاحة سواء أكانت موارد طبيعية أم مالية، كما أن الهيكل التنظيمي كبير. وعليه فإن هذه الأسباب تجعل من تفعيل الرقابة في بيئة العمل في الأجهزة الحكومية أمراً مهماً وضرورياً؛ لضبط العمل فيه ومنع الوقوع في الأخطاء، واكتشاف الخلل والمشكلات، ووضع الحلول لها وتصحيحها، واكتشاف نقاط الضعف، والعمل على اتخاذ القرارات المناسبة ومعالجتها وبما يخدم مصلحة العمل وتحقيق الأهداف.

كما تهدف الرقابة الداخلية إلى المحافظة على الضبط المالي والضبط الإداري في هذه الدوائر، وتقليل النفقات والمحافظة على الأدوات والمعدات المستخدمة داخل بيئة العمل دون تلف أو نقصان واستخدامها بالشكل الصحيح.

وبناءً على ما تقدم ذكره تظهر أهمية الرقابة كأداة يتم من خلالها معالجة الأخطاء التي قد تحصل أثناء تنفيذ الأعمال، وهي تختص بشكل رئيسي في تصحيح الأخطاء، حيث من خلالها تستطيع الإدارة العليا الإطلاع على جميع العاملين، ومهام كل موظف على حده للوصول إلى النتائج المطلوبة دون الوقوع في الأخطاء، وتعتبر دائرة رقابية وقائية علاجية من حيث منع، وكشف، وتصحيح الأخطاء بالطرق المتبعة تحت الأنظمة والتعليمات للمحافظة على المصلحة العامة، والوصول إلى أفضل النتائج، ومعرفة نقاط الضعف عند كل موظف، والعمل على مساعدتهم، والتغلب عليها من خلال تنمية قدراتهم وتفعيل البرامج التدريبية التي من خلالها يستطيع العاملون أداء عملهم بشكل صحيح.

وبمتابعة الرقابة الداخلية بشكل دقيق تكشف الأخطاء التي تقع من قبل الموظفين، ويمنع تكرارها ويتم إتباع الطرق الصحيحة لإصلاحها.

ومن خلال هذه الدراسة سيقوم الباحث بدراسة أحد أنواع الرقابة وهي الرقابة الداخلية في منع، وكشف، وتصحيح الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال.

2-1 أهمية الدراسة:

- الأهمية النظرية:

تكمن أهمية الدراسة النظرية بدراستها دور الرقابة الداخلية في منع، وكشف، وتصحيح الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال، وتظهر أهميتها من خلال ما ستوفره من معلومات نظرية عن الرقابة الداخلية، وتصحيح الأخطاء وذلك من خلال الإطلاع على الأدبيات السابقة، حيث ستشكل مرجعاً علمياً جديداً يتم الاستعانة به في البحث العلمي.

- الأهمية العملية:

تكمن أهمية الدراسة العملية من خلال ما ستوفره من نتائج علمية قد تمثل دليلاً لصانعي القرارات الإدارية في القطاع الحكومي في إعداد الخطط واتخاذ القرارات التي تختص في الجانب الرقابي مما يساهم في منع وكشف وتصحيح الأخطاء، و تكمن أهميتها من خلال ما ستقترحه من توصيات مهمة في ضوء النتائج التي سيتم التوصل إليها والتي قد تشكل حلاً مناسباً لتفعيل، وتحسين كفاءة وظيفة الرقابة في تصحيح الأخطاء ومعالجتها.

3-1 مشكلة الدراسة:

تعتبر الرقابة الداخلية في المنظمات من أهم الأمور لضمان سير العملية الإدارية للمنظمة بشكل صحيح، ودقيق وفقاً لما هو مخطط له فهي تعمل على منع، وكشف، وتصحيح الأخطاء، ويعتبر ضعف الرقابة الداخلية في منع وكشف وتصحيح الأخطاء من المشاكل التي تجعل القطاع الحكومي في الوزارات الأردنية غير فاعلة، وضعيفة مما يؤثر سلباً على إنتاجية المؤسسة وجودة الخدمة المقدمة لها، وهدر للمال العام دون المحافظة عليه، وعدم التقيد بالتعليمات والقوانين والأنظمة المتبعة.

تعتبر الرقابة الداخلية من أهم الوظائف الإدارية التي لها دور كبير في إنجاح المؤسسة أو فشلها، كما أن لها دور كبير في عملية منع وكشف وتصحيح الأخطاء، ومراجعة دور كل موظف للقيام بالعمل الموكل إليه حسب القواعد، والأنظمة والتعليمات في الدوائر، ولها تأثير في تقديم خدمة عالية للإرتقاء بالمؤسسة مع مراعاة الإمكانيات المتوفرة لهذا القطاع، والمحافظة عليها من الهدر مما يجعل الموظف مراقباً من قبل الإدارة ومتابعاً مما يمكن من العمل على منع، وكشف، وتصحيح الأخطاء وضبط سلوك الموظف.

وتحدد مشكلة الدراسة بالأسئلة التالية:

ما دور الرقابة الداخلية في منع حدوث الأخطاء؟

ما دور الرقابة الداخلية في كشف الأخطاء؟

ما دور الرقابة الداخلية في تصحيح الأخطاء؟

4-1 أهداف الدراسة:

التعرف على مستوى الرقابة الداخلية في منع الأخطاء.

التعرف على مستوى الرقابة الداخلية في كشف الأخطاء.

التعرف على دور الرقابة الداخلية على تصحيح الأخطاء.

1-5 فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية الأولى: لدى الرقابة الداخلية دور مهم ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في (منع ارتكاب واكتشاف وتصحيح الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال. ويتفرع من هذه الدراسة الفرضيات الفرعية التالية:

لدى الرقابة الداخلية دور مهم ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في منع ارتكاب الأخطاء.

لدى الرقابة الداخلية دور مهم ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في اكتشاف الأخطاء.

لدى الرقابة الداخلية دور مهم ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في تصحيح الأخطاء.

الفرضية الرئيسية الثانية: لا توجد فروق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين متوسطات إجابات عينة الدراسة نحو دور الرقابة الداخلية في منع ارتكاب واكتشاف وتصحيح الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال تعزى للمتغيرات الديمغرافية. ويتفرع من هذه الفرضية أربع فرضيات فرعية سيتم اختبارها على النحو الآتي:

1- لا توجد فروق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لدور الرقابة الداخلية في منع ارتكاب واكتشاف وتصحيح الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال تعزى للمستشفى.

2- لا توجد فروق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لدور الرقابة الداخلية في منع ارتكاب واكتشاف وتصحيح الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال تعزى لمتغير القسم.

لا توجد فروق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لدور الرقابة الداخلية في منع ارتكاب واكتشاف وتصحيح الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

لا توجد فروق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لدور الرقابة الداخلية في منع ارتكاب واكتشاف وتصحيح الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال تعزى لمتغير الخبرة العملية.

6-1 محددات الدراسة:

حدود مكانية: حيث أن الدراسة سوف تتم في المستشفيات الحكومية التابعة لوزارة الصحة الأردنية إقليم الشمال.

حدود زمانية: سوف يتم إعداد وتطبيق الدراسة في الفصل الأول من العام الجامعي 2017-2018م.

الحدود البشرية: سوف يتم إجراء الدراسة على العاملين في المستشفيات الحكومية التابعة لوزارة الصحة الأردنية إقليم الشمال.

الحدود الموضوعية: يتحدد موضوع الدراسة بدراستها قدرة الرقابة الداخلية على منع وكشف وتصحيح الأخطاء في المستشفيات الحكومية الأردنية (وزارة الصحة) التابعة لإقليم الشمال.

7-1 التعريفات الاصطلاحية:

الرقابة الداخلية: عرفت لجنة رعاية المنظمات المهنية (COSO) Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commissions بأنها: وسيلة أو عملية يمارسها مجلس الإدارة والإدارة والموظفون بتأكيد معقول لتحقيق الأهداف التالية: فعالية وكفاءة العمليات من خلال تقييم ومتابعة كفاءة الإدارة والمكلفين بالحوكمة في تحقيق: الأهداف المحددة وجودة الأداء، الربحية، حماية الأصول، ومصداقية البيانات المالية السنوية أو المرحلية، والالتزام بالقوانين والتعليمات النافذة. (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين طلال ابو غزاله، 2013)

كما عرفت إجراءات التدقيق (Committee on Auditing Procedures) المنبثقة عن العهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA بأنها عبارة عن الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المشروع بهدف حماية أصوله، وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها، وزيادة الكفاية الإنتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية المصممة (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين طلال أبو غزاله، 2013).

المنع: وهي الإجراءات التي تصمم لمنع حدوث الخطر، وأهمها: فصل المهام المتعارضة: بحيث يتم فصل المهام التي قد تمكن حاملها من التلاعب والاحتيايل، أو وقوع خطأ غير مقصود لا يمكن تجنبه. (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين طلال أبو غزاله، 2013).

الكشف: وهي الإجراءات التي تصمم لاكتشاف الأخطاء والاحتيايل، ومن أمثلتها: الجرد الفعلي للنقد والمخزون والاستثمارات المالية، فحص المستندات المفقودة من خلال تتبع التسلسل. (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين طلال أبو غزاله، 2013)

تصحيح الأخطاء: وهي الإجراءات والآليات التي تتبناها المنشأة لمعالجة المشاكل (المخاطر) المكتشفة، كخطوات تحديد أسباب وقوع الخطر وتصحيح نتائجه، ومن ثم تعديل آلية العمل لتلاقي تكرار الخطر/ المشكلة. (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين طلال أبو غزاله، 2013)

الخطأ: الإخلال بواجب قانوني دون قصد الإضرار بالغير (مؤسسة قوانين الشرق، 2013).

الفصل الثاني
الإطار النظري الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1-2 المبحث الأول: الرقابة الداخلية Internal Control

1-1-2 تهييد

تعد الرقابة من أهم الوظائف الإدارية الأساسية التي لها أهمية كبيرة في تيسير العملية الإدارية وتوجيهها إلى الطريق الصحيح ومعالجة الأخطاء واكتشافها حال حدوثها، حيث أنها تعتبر إحدى أدوات تقييم الأداء، فمن خلال المراقبة الداخلية يتم متابعة أداء العمل والتأكد من أن العمل يسير حسب ما خطط له، حيث أنها تعتبر أداة مانعة للأخطاء من حيث تطبيق الإجراءات التي تستخدم لمنع الوقوع في الأخطاء وكذلك التلاعب المقصود وغير المقصود، وكاشفة للأخطاء والاحتيايل ومصححة لها ومعالجتها من خلال الوسائل المتعددة، كما تعمل من خلال الإطلاع المباشر على منع حدوث الأخطاء في بيئة العمل الإداري.

وبناءً على ما تقدم ذكره، سيتم في هذا المبحث تناول الرقابة الداخلية من حيث الأهمية التي تمتلكها في بيئة العمل الإداري، والمفاهيم الإدارية للرقابة الداخلية، وأهم الخصائص التي تتصف بها، وأنواعها، والأهداف، والفوائد، ومكونات الرقابة الداخلية وخصائصها، والعوامل التي تعمل على تعزيز وتحسين عمل الرقابة الداخلية ثم التطرق إلى أهم وظائف الرقابة الداخلية التي تتحقق من تطبيقها في بيئة العمل الإداري.

2-1-2 أهمية الرقابة الداخلية

في الوقت الحاضر أصبح للرقابة الداخلية دور مهم ورئيس للإرتقاء بالمنظمة، والوصول إلى الأهداف المرجوة، والتحسين المستمر للمحافظة عليها، وحماية المنظمة إدارياً ليتم ضبط العمل وإتباع الإجراءات والسياسات والقوانين المتبعة، ومالياً للحفاظ على ضبط الأصول وسوء الإستخدام في المنظمة، وفي هذا السياق سوف نتناول أهمية الرقابة الداخلية.

تكمُن أهمية الرقابة الداخلية في مراقبة وتحسين إدارة المخاطر ومراقبة عمليات الرقابة الداخلية للحد من الإنتهاكات، والممارسات المالية والإدارية غير المشروعة، وتحقيق متابعة فعالة لما يدور في المنظمة، سواءً أكان إدارياً أو مالياً، نحو وضع الخطة التنظيمية، وتشجيع السير بالسياسات الإدارية المرسومة وعلى الصعيد المالي ويمثل الرقابة الوسائل أو الإجراءات التي تعمل على ضبط دقة وصحة البيانات والمعلومات المحاسبية وتلخيص العمليات المالية (الصباح، 2016).

وأهمية الرقابة الداخلية لا تقف على ما تؤديه من اكتشاف الأخطاء، والعمل على تصحيحها ومحاولة منعها قبل وقوعها، لكنها أيضاً تلقي الضوء على الإيجابيات داخل المنشآت عن طريق اكتشاف الكفاءات الإدارية والتشغيلية وذلك من خلال تقييم الأداء للعاملين داخل المنشأة، وبالتالي تقدير المجتهدين وتحفيزهم مادياً ومعنوياً، مما يدفعهم إلى زيادة الانتماء والإلتقان في العمل وصولاً إلى الأهداف الموضوعية من قبل الإدارة (الخطيب، 2010: 14-13).

من أهمية الرقابة الداخلية أنها عملية إدارية لها تأثير على الأشخاص مباشرة تصمم للتحسين المعقول ليحقق فاعلية وكفاءة العمليات الإنتاجية، وتوثيق التقارير المالية، والالتزام باللوائح والقوانين المعمول فيها. (Porter & Simon & Hatherly 2003, P:242)

وتحدث طريف (2010) عن أهمية الرقابة الداخلية كونها تتبع من مساهمتها في حماية أصول وممتلكات المشروع وفي تقليل مخاطر التدقيق لأقل حد ممكن، فضلاً عن تنفيذ التدقيق بالكفاءة المطلوبة، إذ أن المدقق في تقويمه للرقابة الداخلية يعتمد كثيراً على حكمه المهني واعتبارات الأهمية النسبية وذلك كي يتأكد من فاعلية برنامج التدقيق الذي يمكنه من إبداء الرأي المهني السليم للمشروع.

وبناءً على ما تم ذكره في سياق أهمية الرقابة الداخلية، ترى هذه الدراسة أن أهمية الرقابة الداخلية لا تقتصر على حماية الأصول والموارد التي تمتلكها المنظمة، بل تتعدى هذا الأمر، حيث أن للرقابة الداخلية دوراً محورياً ورئيسياً في كافة جوانب العملية الإدارية التي تتم في بيئة المنظمة وتشكل عنصراً أساسياً في ضبط العمل وتوجيهه إلى المسار الصحيح وبالنهاية تحقيق الأهداف المرجوة.

3-1-2 مفهوم الرقابة الداخلية

من خلال إطلاع الباحث على بعض الأدبيات السابقة في سياق الدراسة وجدت الكثير من المفاهيم التي تم صياغتها من قبل الباحثين والمهتمين لإيجاد تعريف للرقابة الداخلية وفي هذا السياق نستعرض بعض هذه المفاهيم:

وعرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) American Institute of Certified Public Accountants : أنها تشمل الخطة التنظيمية، ووسائل التنسيق، والمقاييس التي تتبعها المؤسسة بهدف حماية أصولها، ومراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها، وزيادة الكفاية الإنتاجية، وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية" (AICPA,2005) .

وعرفت الرقابة الداخلية بأنها "مجموعة من الإجراءات، والأدوات، والأداء، والتدابير، والأنظمة والحوافز التي تستخدمها المنشآت لتوجيه وتحفيز جميع الموظفين، لتحقيق أهداف المنشأة". (Kaplan 2012, p:342)

كما عرفت الرقابة الداخلية على أنها" النظم التي تعمل داخل الوحدة الاقتصادية، وتبناها إدارة تلك الوحدة كوسيلة من وسائل الحماية والوقاية لكل حالات الانحراف غير المرغوب فيها، والسياسات والإجراءات التي من شأنها المساهمة في تحقيق أهداف الوحدة التي وضعت من أجل بقائها ونجاحها" (حداد، 2017:14).

وعرفها القضاة (2016) "عملية يقوم بها دوائر وأشخاص يتم تكليفهم من قبل الإدارة من أجل توفير وتأكيد معقول حول تحقيق أهداف المنشأة فيما يتعلق بإعداد البيانات المالية، وضمان دقة وصحة المعلومات المحاسبية، وزيادة درجة الاعتماد عليها وتحقيق الكفاءة التشغيلية، والتحقق من التزام العاملين بالسياسات الإدارية وذلك طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها".

وأشار السردية (2015) على أنها "كافة السياسات والإجراءات والضوابط الداخلية التي تتبناها إدارة المنشأة لحماية الأصول، واستغلال مواردها بكفاءة، ومنع واكتشاف الغش والخطأ، والالتزام بالتعليمات واللوائح، لتحقيق الكفاءة الإنتاجية ودقة البيانات المالية وتوفير المعلومات المالية الموثقة في الوقت المناسب".

الرقابة الداخلية هي نظم تعمل داخل الوحدة الاقتصادية، حيث تتبناها إدارة تلك الوحدة كوسائل حماية ووقاية ومعالجة لكل حالات الانحراف غير المرغوب بها وهذا من شأنه المساهمة في الحد من الفساد المالي والإداري بالوحدة الاقتصادية مختلفة النشاط (البكوع واحمد، 2012:175).

وأشير إلى أن الرقابة الداخلية هي "عمليات تتم في المنظمات والمؤسسات لتحقيق الإدارة بأن الخطط والأهداف الموضوعية تتم كما خطط لها، وأن الأنشطة التي حدثت هي الأنشطة نفسها المرغوب بها والمرسومة مسبقاً، فجوهر الرقابة هو العمل على كشف الانحراف وتصحيحه وتزويد الإدارة بتغذية راجعة في مرحلة الأهداف المستقبلية" (البخيت، 2016:14).

وعرفت الرقابة الداخلية على أنها عملية تنفيذية تحقق أهداف المنظمة وإن للرقابة الداخلية ثلاث وظائف: وقائية وضابطة وتصحيحية (Romney & Steinbart, 2010, p:204-205).

عرفت الرقابة الداخلية على أنها "عملية متكاملة تقوم بها الإدارة والموظف أثناء أدائهم لمهامهم، ويتم تصميمها بحيث توفر ضماناً معقولاً بأن الأهداف العامة التالية يتم تحقيقها" (المنظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا، 2011).

وكما عرفت الرقابة الداخلية على أنها "العملية المصممة والمنفذة من قبل المكلفين بالرقابة والإدارة والموظفين الآخرين، لتوفير تأكيد معقول بشأن تحقيق أهداف المنشأة، فيما يتعلق بموثوقية إعداد التقارير المالية، وفعالية العمليات وكفاءتها والامتثال للقوانين والأنظمة المطبقة (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2009:275).

عرفت الجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA) American Accounting Association، بأنها "الإجراءات والطرق المستخدمة في المشروع من أجل الحفاظ على النقدية والأصول الأخرى بجانب التأكد من الدقة الكتابية لعملية مسك الدفاتر" (Sumritsakun & Ussahawanitchakit, 2009, p:3).

وتحدث البجاري (2014) عن الرقابة الداخلية على أنها "مجموعة من الوسائل والإجراءات التي تضعها المنشأة بهدف حماية ممتلكاتها من الاختلاس والسرقة، وبهدف تنظيم وترتيب الهيكل التنظيمي والعمليات والإجراءات الإدارية والمالية بين الأقسام الأخرى لتحقيق الرقابة الكافية للحد من السرقة والاختلاس، وتحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاجية مع العمل على التخطيط الكافي للعمليات".

وكما عرفت الرقابة الداخلية بأنها "حماية أصول المنشأة من الأخطاء أو الأخطار التي يمكن أن تواجهها، والمحافظة على مخرجات دقيقة وموثقة يمكن الاعتماد عليها من قبل مستخدميها، ومتابعة التزام العاملين بكافة الأنظمة والقوانين والتعليمات الصادرة عليها من قبل الإدارة بما تكفل انتظام سير العمل، ورفع الطاقة الإنتاجية وتجنب الإسراف وعدم الكفاءة في تدبير واستخدام الموارد الإنتاجية" (الشرعة، 2014:21).

وأشار السخني (2015) إلى أن الرقابة الداخلية هي "عملية متكاملة يمارسها العاملون في منظمات الأعمال بهدف المساهمة في تحقيق تطلعات الإدارة بالالتزام بالسياسات المرسومة بكفاءة وفاعلية ضمن القوانين المنظمة لأعمال المنظمات، من خلال ضبط العمليات والحد من الانحرافات (الغش أو الخطأ) وإعطاء الثقة للبيانات والتقارير المالية للمنشأة".

وكما عرفت من قبل منظمة الفاو (2013) أن الرقابة الداخلية تعمل على "مواجهة المخاطر من خلال شبكة من النظم والسياسات، والممارسات المتبعة لتقديم ضمانات معقولة بتحقيق الأهداف التنظيمية، وهي تتعلق بخمسة مجالات رئيسه لأداء المنظمة:

- 1- فعالية العمليات.

2- استخدام الموارد بشكل مقتصد وفعال.

3- الامتثال للقوانين واللوائح والسياسات والإجراءات المطبقة.

4- حماية الموارد من الاحتيال والهدر والخسارة.

5- موثوقية وسلامة المعلومات والبيانات.

وبناءً على المفاهيم التي تم صياغتها من قبل الباحثين والمهتمين في الرقابة الداخلية ترى هذه الدراسة أن اغلب المفاهيم قد ركزت على أن الرقابة الداخلية تعتبر جزءاً رئيسياً من العملية الإدارية التي تتم في أي تنظيم إداري، حيث انه من خلالها يتم الحفاظ على الأصول والموارد التي تمتلكها المنظمة وضبط استغلالها بشكل صحيح، الأمر الذي يجعل من عملية تحقيق الأهداف أمراً واقعياً قابلاً للتنفيذ والتحقيق، حيث ترى هذه الدراسة إن الرقابة الداخلية هي: إحدى الوظائف الإدارية الرئيسة التي تقوم بها التنظيمات الإدارية والتي تشكل مجموعة من الخطوات والإجراءات العملية التي يتم من خلالها ضبط العمل الإداري داخل المنظمات، وضبط استغلال واستخدام الموارد والأصول التي تمتلكها المنظمة، ويتم من خلالها اكتشاف الأخطاء وتصحيحها وحتى منعها من الحدوث، وتوجيه العمل الإداري إلى الطريق الصحيح حتى يتم تحقيق الأهداف.

2-1-4 أنواع الرقابة الداخلية

تعتبر الرقابة الداخلية من أهم الوظائف التي تمارس في المنظمة وتعد العنصر الأول وأشارت الدراسات إلى عدة أنواع للرقابة الداخلية منها:

أشار صوالحة وآخرون (2013) إلى وجود نوعين للرقابة الداخلية الحكومية وهي:

رقابة رئاسية أو مباشرة: وهي التي تفرضها وزارة المالية مباشرة على الوزارات والدوائر المركزية التي تدخل موازنتها ضمن الموازنة العامة للدولة، ومنها إدارة: الحسابات المركزية الحكومية ورقابة التفتيش المالي ورقابة إدارة الموازنة العامة.

الرقابة الوصائية أو غير المباشرة: وتتمثل بممارسة السلطة التنفيذية والرقابة على المؤسسات المستقلة في الدولة، ويشمل ذلك مناقشة مشروع موازنة تلك المؤسسات وحساباتها الختامية والمصادقة عليها وفحص التقارير المالية وإجراء التفتيش المالي، وفي بعض الدول يقوم مندوبون عن وزارة المالية بالوصاية على تلك المؤسسات.

أشار مخلوف (2007) إلى نوعين من أنواع الرقابة الداخلية وهي:

- الرقابة الإدارية: والتي تشتمل على خطة التنظيم والوسائل والإجراءات المختصة بصفة أساسية لتحقيق أكبر كفاءة إنتاجية ممكنة وضمان تحقيق السياسات الإدارية، إذ تشتمل هذه الرقابة على كل ما هو إداري، سواء كانت برامج تدريب العاملين أو طرق التحليل الإحصائي ودراسة حركة المنشأة عبر مختلف المراحل وتقارير الإدارة، والرقابة على الجودة، إلى غير ذلك من أشكال الرقابة.

الرقابة المحاسبية: والتي تشتمل على خطة التنظيم والوسائل والإجراءات التي تهتم بصفة أساسية بالمحافظة على أصول المنشأة، ومدى الاعتماد على البيانات المحاسبية بالدفاتر والسجلات المحاسبية ويتحقق ذلك عن طريق تصميم نظام فعال لأنظمة الضبط الداخلي وتوفير جهاز ذي كفاءة للقيام بعمليات المراجعة الداخلية.

- الضبط الداخلي: والتي تشتمل على تقسيم العمل، وتحديد السلطات والمسؤوليات والفصل بينهما عن طريق عدم قيام موظف ما بعملية كاملة، ولذلك يعرف الضبط الداخلي بأنه "مجموعة من الوسائل والمقاييس والأساليب التي تضعها الإدارة بغرض ضبط عملياتها ومراقبتها بطريقة تلقائية ومستمرة لضمان حسن سير العمل، وعدم حدوث الأخطاء أو الغش أو التلاعب أو حتى الاختلاس في أصول المؤسسة وسجلاتها وحساباتها" (لطفى، 2004:100).

وأشار جربوع (2008) إلى أن الرقابة الداخلية تنقسم إلى:

1- الرقابة الداخلية الإدارية: والتي تشتمل على الخطة التنظيمية والإجراءات والسجلات التي تختص بعمليات إصدار القرار والتي تؤدي إلى اعتماد العمليات والترخيص بها من جانب الإدارة والتصريح بالعمليات، وهي من وظيفة الإدارة التي لها اتصال مباشرة بمسؤول الإدارة عن تحقيق أهداف المنشأة، وهي نقطة البداية لتقرير أنظمة الرقابة المحاسبية على العمليات.

2- الرقابة الداخلية المحاسبية: والتي تشتمل على الخطة التنظيمية، والإجراءات والسجلات التي تتعلق بحماية الأموال ودقة السجلات المحاسبية، ودرجة الاعتماد عليها وبالتالي فهي مصممة للحصول على تأكيدات معقولة بما يأتي:

أ- أن العمليات يتم تنفيذها طبقاً لتعليمات إدارة المنشأة.

ب- إن العمليات يتم تسجيلها بما يضمن، السماح بأعداد قوائم مالية مطابقة لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها، ومسؤولية التحاسب على الأصول.

ج- الاتصال بالأصول لا يسمح به إلا بتصريح من الإدارة مع الأصول الموجودة على فترات معقولة واتخاذ الإجراء المناسب بشأن أي فروق.

وبناءً على ما سبق ذكره لأنواع الرقابة يظهر لنا أن الرقابة الداخلية تشكل عملية حماية لممتلكات المنشأة من التلف أو الاستغلال، وأنها تعتمد في ذلك على السجلات المحاسبية التي تشرف عليها بشكل مباشر.

2-1-5 أهداف الرقابة الداخلية

هناك مجموعة من الأهداف التي تسعى الرقابة الداخلية إلى تحقيقها وفي هذه الإطار سوف نستعرض بعض هذه الأهداف، حيث نصت المادة رقم 8 من قانون نظام الرقابة الداخلية وتعديلاته رقم (3) للعام 2011 على أن الرقابة الداخلية تهدف إلى ما يلي:

تهدف وحدة الرقابة الداخلية في الدوائر الحكومية إلى المحافظة على المال العام والموجودات العامة والتأكد من حسن استخدامها بالشكل الأمثل.

تتولى وحدة الرقابة الداخلية في سبيل تحقيق أهدافها المهام التالية:

التأكد من صحة، ودقة القيود والبيانات، والمعلومات المحاسبية والبيانات المالية.

التحقق من فاعلية العمليات المالية المتبعة وكفاءتها.

حماية الموارد المالية والأصول من سوء الإستعمال.

التأكد من مدى الإلتزام بالتشريعات النافذة للحد من الأخطاء واكتشافها في حال وقوعها.

الالتزام بالسياسات المالية المعتمدة للدوائر والوحدات الحكومية.

ممارسة الرقابة الإدارية والرقابة الفنية والتأكد من تحقيق الدائرة والوحدة الحكومية للأهداف والسياسات العامة للدائرة والوحدة الحكومية من خلال مراجعة القرارات الإدارية الصادرة بهذا الشأن. حيث أشار الحربي (2017) أن الرقابة الداخلية "تركز على عملية التأكد من أن أهداف المنظمة بشكل عام يتم تحقيقها بكفاءة وفاعلية ومن خلال الإستغلال الأمثل للموارد وفق إجراءات ينفذها العاملون وفق اختصاصاتهم وبطريقة رشيدة تضمن المحافظة على الأصول".

وأشار البخيت (2016) إلى مجموعة من أهداف للرقابة الداخلية وهي:

مراجعة الأداء لتعزيز مبدأ النزاهة، والشفافية، والمساءلة، والتحفيز وتشجيع العاملين للالتزام بالأنظمة والقوانين.

تغطية كافة الجوانب التنظيمية للتوفيق بين سلوك وتصرفات العاملين وتحقيق أهداف المؤسسة.

وكما أشار كل من البكوع وأحمد (2012) إلى أن الرقابة الداخلية "تسعى إلى الكشف وتقليل حالات الخطأ المتعمد وغير المتعمد والغش والإحتيال والرقابة على الموارد المتاحة والحفاظ على مستوى الأداء".

وأشار عبد الرحمن (2015) إلى أن الرقابة الداخلية تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

عدم التجاوز على الأموال المخصصة في الموازنة لهذه المنظمة، وكذلك تحقيق الكفاءة والفاعلية والإقتصاد باستخدام الأموال المخصصة ومنع الهدر في استخدام المال العام.

تتبع الغش والتجاوزات المالية والإدارية التي يمكن ان تحصل في المنظمة، ورفع تقارير إلى الجهات العليا، ومتابعة تلك التقارير، وذلك للوصول إلى تحقيق أهداف المنظمة.

توفير معلومات بالدفاتر والسجلات تتصف بالدقة وتعبر عن الواقع الفعلي للمنظمة.

وأشار البجاري (2015) إلى مجموعة من الأهداف التي تسعى الرقابة الداخلية إلى تحقيقها وهي:

التأكد من أن الأموال تصرف وتقبض وفق القوانين والأنظمة والتعليمات.

التأكد من أن النظم المحاسبية للدائرة وطرق إعداد الموازنة ملائمة والتقارير المالية صحيحة.

التأكد من أن الكشوفات المالية نزيهة ومطابقة لمبادئ المحاسبة المتفق عليها.

وكما أشارت فضيلة (2007) إلى وجود مجموعة من الأهداف التي تسعى الرقابة الداخلية إلى تحقيقها ومن أهمها: "حماية أصول المؤسسة: حيث تعتبر حماية أصول المؤسسة من أهم الأهداف التي يسعى نظام الرقابة الداخلية إلى تحقيقها وذلك من خلال فرض حماية مادية ومحاسبية لجميع عناصر الأصول من الاستغلال غير المشروع وسوء الاستخدام أو الضياع أو الاختلاس سواء كان بسوء نية أو بحسن نية".

وكما أشار أبو بكر (2014) إلى أن الرقابة الداخلية تسعى إلى تحقيق هدفين أساسيين: "حماية موارد الوحدة من سوء الاستخدام وتنمية الكفاية الإنتاجية في الوحدة وضمان تحقيق السياسات والأهداف التي وضعتها إدارة الوحدة".

وأشار الكلحوت (2004) إلى أن من أهم أهداف الرقابة الداخلية: "تنمية الكفاية الإنتاجية في الوحدة وضمان تحقيق السياسات والأهداف التي وضعتها إدارة الوحدة".

من خلال الإطلاع على بعض الأدبيات السابقة التي بحثت في سياق عنوان الدراسة، والبحث في مفهوم الرقابة الداخلية استطاعت هذه الدراسة أن تستخلص ثلاث أهداف رئيسية للرقابة الداخلية داخل التنظيمات الإدارية وهي كما يلي:

- الكشف: مما يتعلق في الكشف، فتظهر من خلال قيام الرقابة الداخلية بمتابعة سير العمل والتدقيق في كل إجراءاته سواء كانت صغيرة أم كبيرة، وتسجيل العمليات المالية جميعها وذلك للتحقق من أن الإجراءات تسير وفقاً لما هو مخطط له، ومن خلال المتابعة المباشرة من قبل النظام الرقابي تستطيع الرقابة الداخلية أن تكتشف وقوع الأخطاء عند حدوثها في بيئة العمل سواء كان حدوثها بشكل متعمد أو غير متعمد، واكتشاف الخطأ يعتبر نصف الحل.

- التصحيح: وتعتبر من أهداف الرقابة الداخلية الرئيسية، حيث أن الأهداف التي تلي اكتشاف الخطأ هي العمل على اتخاذ الإجراءات الكفيلة لتصحيحه من خلال توجيه المعنيين من أصحاب القرار إلى مواضع الخلل الذي تم اكتشافه حتى يتمكن من ضبطه وتيسير العمل إلى الطريق الصحيح.

- المنع: تعتبر وظيفة المنع من أهم الوظائف المناطة بها عملية الرقابة الداخلية، حيث أنه من خلال إيجاد نظام للرقابة الداخلية يتصف بالشفافية والوضوح والدقة والموضوعية تستطيع الإدارة العليا في التنظيم الإداري أن تعمل على منع حدوث الأخطاء في بيئة العمل، فمن خلال الرقابة الداخلية التي تتمكن من خلالها الإدارة العليا من الإطلاع المباشر والمتابعة الدقيقة لكل ما يتعلق بإجراءات العملية الإدارية تستطيع أن تمنع حدوث الأخطاء وضبط العمل بشكل صحيح وتوجيهها إلى المسار الصحيح الذي يمكنها من تحقيق الأهداف والاستمرار والتقدم والإبداع والتميز في العمل.

6-1-2 نطاق عمل الرقابة لوحدات الرقابة الداخلية

التعليمات التنظيمية لوحدات الرقابة الداخلية في الدوائر والوحدات الحكومية لسنة 2016، حيث نصت المادة رقم 9 والمادة رقم 10 ، من التعليمات لوحدات الرقابة الداخلية وأعمال التدقيق والرقابة الداخلية في الدائرة / الوحدة الحكومية، ويشمل نطاق عملها ما يلي:

مراجعة مدى اتساق الخطط الموضوعية والنظم المتبعة مع السياسات العامة والأهداف الاستراتيجية، ومدى التزامها بالقوانين والأنظمة، والتعليمات، والإجراءات، والقرارات ذات الصلة، ومراجعة الأساليب والنظم المستخدمة التي تكفل حماية الأصول والممتلكات العامة والتحقق من الأسس المتبعة في تقييمها والوجود الفعلي لها.

تقييم مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للحد من المخاطر.

القيام بالتحقق من حالات التلاعب والاحتيال حال اكتشافها ورفع التقارير اللازمة بها، أو التحقيق فيها بناءً على تكليف من الإدارة العليا دون أي إخلال قانوني.

متابعة تصويب المخالفات والملاحظات الواردة في استيضاحات ديوان المحاسبة وكتبه الرقابية، وتلك الواردة من الجهات الرقابية الأخرى.

الرقابة والتدقيق والمراجعة لكافة المعاملات والقرارات والأنشطة في الدائرة / الوحدة الحكومية، ولها الصلاحية غير المقيدة وغير المحددة للاطلاع على كافة الأنشطة، والسجلات، والبيانات المالية والتقارير والوثائق والأنظمة وكذلك الوصول الفعلي للأصول والممتلكات.

الاتصال المباشر بكافة المستويات الإدارية بما يمكنها من أداء مهمتها على أكمل وجه، وللوحدة دون غيرها صلاحية تحديد طبيعة وكيفية ونطاق وتوقيت أعمال التدقيق والرقابة المختلفة وفق نطاق العمل المشار إليه ضمن هذه التعليمات.

الاتصال المباشر بالجهات الخارجية ذات العلاقة بطبيعة العمل.

رفع التقارير ولوائح التدقيق في أي وقت متضمنة الملاحظات والمخالفات (إن وجدت) والتوصيات بدون أي تدخل، أو توجيه من أي جهة من شأنه أن يؤدي للتأثير على حكم رئيس ومدققي وحدة الرقابة الداخلية.

متابعة وتقييم مدى ملاءمة الإجراءات المتخذة من الجهات المعنية في الدائرة / الوحدة الحكومية لمعالجة الملاحظات وتصويب المخالفات وتنفيذ التوصيات، ورفع تقارير دورية حول ذلك.

7-1-2 مكونات الرقابة الداخلية

تعتبر الرقابة الداخلية من أهم الوظائف الرئيسية التي تمارسها الإدارة في المنظمات العامة ولديها مجموعة من المكونات الأساسية وهي جزء لا يتجزأ من أركان العملية الإدارية التي تتم داخل المنظمة وفي هذا السياق أشار العديد من الباحثين والمهتمين في دراسة الرقابة الداخلية إلى هذه المكونات.

حيث أشارت لجنة رعاية المؤسسات الأمريكية (COSO) Committee of Sponsoring

Organizations of the Treadway Commissions (المشار لها في الجرد، 2013: 226) إلى أن الرقابة

الداخلية تتكون من ما يلي:

1- بيئة الرقابة: وتتضمن الالتزام بالنزاهة والأخلاقيات، والإشراف على الرقابة الداخلية من قبل مجلس الإدارة، ووضع هيكل وسلطات ومسؤوليات لتحقيق أهداف الإدارة التي يشرف عليها المجلس، والالتزام بجذب وتطوير والاحتفاظ بالأفراد الأكفاء، ومساءلة الأفراد حول مسؤوليتهم عن الرقابة الداخلية في السعي لتحقيق الأهداف.

2- تقدير المخاطر: وتحتوي تحديد الأهداف بشكل واضح بما فيه الكفاية لتحديد وتقييم المخاطر، وتحديد وتقييم التغييرات التي يمكن أن تؤثر على نظام الرقابة الداخلية بشكل كبير.

3- أنشطة الرقابة: والتي تكون مبادئها الأساسية من اختيار، وتطوير الضوابط التي تساعد في التخفيف من حدة المخاطر على مستوى مقبول، واختيار وتطوير أنشطة الرقابة العامة على التكنولوجيا، ونشر أنشطة الرقابة كما هو محدد في السياسات والإجراءات ذات العلاقة.

4- المعلومات والاتصال: وهي استخدام معلومات ملائمة ذات جودة عالية لدعم الرقابة الداخلية، وتبادل المعلومات مع الأطراف الداخلية والخارجية.

5- المتابعة والإشراف: والتي تتضمن مبدئين هما: اختيار وتطوير وتنفيذ عملية التقييم المستمرة والمنفصلة لمكونات الرقابة الداخلية، وتقييم العيوب والقصور وإيصالها إلى المسؤولين عن اتخاذ الإجراءات التصحيحية بما في ذلك الإدارة العليا ومجلس الإدارة كلما كان ذلك مناسباً.

وبناءً على ما تقدم ذكره فإن هذه الدراسة تتفق مع ما تم طرحه في هذه السياق من المكونات الرقابة الداخلية، ونركز في الحديث عن أهمية المكون الرئيسي ألا وهو المتابعة والتقييم حيث انه العنصر الأساسي في نجاح العملية الرقابية، فمن خلال التقييم والمتابعة للعملية الرقابية نستطيع أن نتحقق من نجاحها أو فشلها، وتصحيح مسارها بما يخدم مصلحة العمل الإداري، ومن خلال التقييم والمتابعة نستطيع أن نقوم بتطويرها أو بما يتماشى مع التطور الذي يسود المنظمة.

8-1-2 عناصر الرقابة الداخلية

تتكون الرقابة الداخلية من ستة عناصر أساسية تمنحها صفة الفاعلية، في هذا السياق حيث أشار دهمش (2000) إليها وهي كما يلي:

توفر هيكل تنظيمي واضح لجميع العاملين ومستويات إدارية مختلفة ومميزة، والاعتماد على خطة محددة تبين صلاحيات ومسؤوليات كل وحدة تنظيمية والعاملين فيها دون أي لبس أو اختلاط بين الوظائف المختلفة.

توفر عناصر بشرية مؤهلة ومدربة وذات خبرة كافية في مجال الأعمال الموكلة إليها.

توفر نظام مالي ومحاسبي ملائم للأنشطة والعمليات للحصول على المعلومات اللازمة، ويعتبر النظام المحاسبي ذا فائدة في مجال الرقابة الداخلية إذا توفر فيه عدد من المقومات: كالبساطة، والتوفير، الأفراد المختصين، وخدمات متطلبات الرقابة والمراجعة.

توفر أدوات وأساليب رقابية ومعايير واضحة ومحددة لقياس جودة أداء الأفراد.

توفر سياسات وإجراءات واضحة ومحددة تسهل عمل الأقسام والوحدات الإدارية داخل المؤسسة وتمكن الأفراد من إنجاز المهام الموكلة إليهم بكفاءة وفاعلية.

توفر نظام تدقيق يستند إلى قاعدة مهنية تتعلق بالأنشطة والعمليات موضع التدقيق.

وأضاف المزارى (2016) أن عناصر الرقابة الداخلية تتمثل في بيئة الرقابة التي تتعلق بالطريقة التي تعمل بها، وتقييم المخاطر التي تشير إلى عمليات التعامل معها والتي تشكل خرقاً أو تهديداً لتحقيق أهداف المؤسسة، وأنشطة الرقابة والتي تشير إلى السياسات والإجراءات والممارسات التي تؤكد للإدارة أنه تم تحقيق الأهداف، والمعلومات والاتصال التي تعنى بالتأكد من أن المعلومات الملائمة قد تم تحديدها، والسيطرة عليها وإيصالها بالشكل والإطار الزمني المناسبين، والمراقبة والتي تشير إلى عملية تقييم جودة المراقبة على نظام الرقابة الداخلية.

9-1-2 خصائص الرقابة الداخلية

هناك مجموعة من الخصائص التي يتصف بها نظام الرقابة الداخلية الفعال، وفي هذا السياق تطرق كل من الغنيمات وصيام (2011) إلى مجموعة من الخصائص التي يجب أن تتوفر في الرقابة الداخلية وهي:

أن يتوافق النظام الرقابي مع طبيعة النشاط واحتياجاته.

أن يكون النظام الرقابي اقتصادياً.

أن يتميز النظام الرقابي بالمرونة.

أن يعكس النظام الرقابي الهيكل التنظيمي.

أن تتوفر في النظام الرقابي السرعة في كشف الإجراءات في حال وجودها.

أن يتضمن النظام الرقابي الإجراءات التصحيحية.

وفي السياق نفسه أشير إلى "أن من خصائص الرقابة الداخلية خطة تنظيمية لتقييم سير العمل وتحديد الاختصاصات والمسؤوليات في وضوح تام في القضاء على تضارب وتداخل الاختصاص " (Arena & Azzone 2009, P:44).

ويرى الباحث أن لنظام الرقابة الداخلية مجموعة من الخصائص أهمها:

أن يتلاءم نظام الرقابة الداخلية مع طبيعة نشاط المنشأة وحجمها وظروف العمل فيها.

أن يكون نظام الرقابة الداخلية إيجابياً أي اكتشاف الأخطاء وتصحيحها ومنع تكرارها.

أن يتميز نظام الرقابة الداخلية بالوضوح، والبساطة، والسهولة في الهدف والأسلوب.

أن يتميز نظام الرقابة الداخلية بالمرونة وقابلية التطوير.

توفر الكفاءات المتميزة لتقييم الأداء وتوفر جميع المستلزمات من دورات تدريبية وحوافز من أجل عملية الرقابة (Druker, 2009, P:495).

وبناءً على ما تقدم ذكره نستخلص أن الرقابة الداخلية تعتبر جزءاً مكملاً للعملية الإدارية تتأثر بطبيعة النشاط وحجم الأعمال التي تتم في أي منشأة ويجب أن يتم صياغة نظامها وفقاً لهذا النشاط، وان تكون سهلة من حيث التطبيق وغير معقدة وواضحة للجميع من حيث المفهوم والأهمية والفوائد والأهداف، وان تكون وفقاً لإمكانات المنشأة المالية.

2-1-10 العوامل التي ساهمت في الاهتمام الكبير في الرقابة الداخلية

هناك العديد من العوامل التي ساهمت في الاهتمام الكبير بالرقابة الداخلية، وأشار (الكلاب، 2004) أن أهم الأسباب التي أدت إلى الإهتمام المتزايد في الرقابة الداخلية هي كما يلي:

كبر حجم المنشآت وتعدد عملياتها واتساع نطاقها، جعل من الصعوبة بمكان تسيير أعمال المنشأة من خلال الاتصال الشخصي المباشر، وقد فرض ذلك الاعتماد عليها وسائل وأساليب هي من صميم نظم الرقابة الداخلية مثل التقارير الإدارية، والموازنات، والكشوف التحليلية والإحصائية، وتقسيم العمل، وغيرها.

اضطرار الإدارة العليا إلى تفويض السلطات والمسؤوليات الإدارية الأدنى، جعل الحاجة ملحة إلى ضرورة تطوير الأدوات والوسائل التي تمكن الإدارة العليا من متابعة أعمال المرؤوسين ويطمئنها على التزام إدارات المشروع بالسياسات والتعليمات الموضوعية، وحسن استغلال السلطات الممنوحة. من هنا جاء الإهتمام بوضع نظم للرقابة الداخلية تمكن الإدارة من تحقيق أهدافها الرقابية.

حاجة الإدارة إلى بيانات دورية دقيقة تمكنها من إدارة المنشأة إدارة رشيدة. وقد فرض ذلك ضرورة وجود نظم رقابة داخلية سليمة توفر درجة من الثقة في التقارير والتحليلات التي تعدها الإدارات المختلفة.

حاجة إدارة المنشأة إلى الوفاء بالتزاماتها نحو حماية وصيانة أموال وأصول المنشأة من السرقة والاختلاس والتلف والإهمال. وقد وجدت الإدارة في الرقابة الداخلية الوسيلة المنشودة التي تمكنها من ذلك.

حاجة الجهات الحكومية والخارجية إلى بيانات دورية صحيحة ودقيقة، وخطورة القرارات التي تبني عليها، خصوصاً ما يتعلق بالتخطيط القومي ومسؤولية الإدارة عنها، جعل الحاجة إلى نظم سليمة للرقابة الداخلية لإنتاج هذه البيانات أمراً حتمياً.

11-1-2 أهم العوامل التي تعمل على تعزيز وتحسين عملية الرقابة الداخلية

هناك العديد من العوامل التي تعمل على تعزيز وتحسين العملية الرقابية الداخلية التي تتم داخل المنظمات.

ومن العوامل التي ساهمت في تعزيز وتحسين عملية الرقابة الداخلية حاجة المنشأة إلى تحقيق أقصى كفاءة ممكنة عن طريق نظام رقابي يضمن إنجاز خطط موضوعة مسبقاً ومتاحة، والازدياد الهائل في كمية المعلومات والبيانات المحاسبية أوجدت ضوابط تضمن جودة هذه البيانات. (Christopher, 2009,P:203-204)

وفي هذه الإطار أشار الاتحاد الدولي للمحاسبين (2012) إلى وجود مجموعة من هذه العوامل والإجراءات التي يجب أن يتم العمل بها حتى تحقق عملية الرقابة الداخلية أهدافها وهي كما يلي:

1- ضرورة أن تقوم المنشأة بجعل الرقابة الداخلية جزءاً من إدارة المخاطر، على أن تكون كلتاها جزءاً لا يتجزأ من نظام الحوكمة.

2- تحديد الأدوار والمسؤوليات: يتعين أن تحدد المنشأة مختلف الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية، متضمنة الهيئة الإدارية، والإدارة بكل مستوياتها من عاملين وجهات الرقابة الداخلية والخارجية بالإضافة لتنسيق عملية التعاون فيما بين هذه الفئات.

3- تعزيز وترسيخ ثقافة التحفيز: حيث يتعين على الهيئة الإدارية بالمنشأة أن تعزز الثقافة التنظيمية التي تحفز أعضاء المنشأة على التصرف بما يتفق مع استراتيجيتها وسياسات إدارة المخاطر التي وضعتها الهيئة الإدارية فيما يتعلق بالرقابة الداخلية من أجل تحقيق أهداف المنشأة.

4- ربط نظام الرقابة الداخلية بالأداء الفردي: حيث يتعين على الهيئة الإدارية أن تربط تحقيق أهداف الرقابة الداخلية بأهداف الأداء لكل فرد من أفراد المنشأة. فكل فرد بالمنشأة يجب أن يكون مسؤولاً عن إنجاز المهام الموكلة إليه، والتي ترتبط بأهداف الرقابة الداخلية.

5- ضمان توافر المهارات الكافية: يتعين أن يكون لدى الهيئة الإدارية والمشاركين الآخرين في نظام الحوكمة المنشأة من المعارف والمهارات والقدرات ما يكفي للإطلاع بمسؤوليات الرقابة الداخلية المرتبطة بالأدوار التي يقومون بها.

6- الإستجابة للمخاطر: حيث يتعين أن يتم تصميم وتنفيذ وتطبيق نظام وإجراءات الرقابة الداخلية استجابة لمخاطر محددة ومسببات تلك المخاطر والعواقب الناجمة عنها.

7- التواصل بشكل منتظم: حيث يتعين أن تضمن الإدارة وجود عملية تواصل فاعلة ومنتظمة في كل المستويات بالمنشأة في ما يتعلق بنظام الرقابة الداخلية ونتائجها على جميع المستويات، وذلك حتى تتحقق من الفهم الكامل والتطبيق السليم لمبادئ الرقابة الداخلية من أفراد المنشأة جميعهم.

8- المتابعة والتقييم: حيث يتوجب أن تتم متابعة وتقييم أساليب الرقابة حتى يتم التعرف على كفاءتها، والعمل على تحسينها وتطويرها في حال كانت لا تحقق المطلوب منها.

9- توفير الشفافية والمساءلة: حيث يتعين على الهيئة الإدارية في المنشأة أن تقوم بتقديم تقارير دورية إلى أصحاب المصالح عن المخاطر التي تتعرض لها المنشأة، فضلاً عن هيكل نظام الرقابة الداخلية بالمنشأة والأداء الفعّل لهذا النظام.

2-1-12 المعايير الدولية المهنية لممارسة التدقيق الداخلي

ستتناول بعض الجوانب من المعايير الدولية المهنية لممارسة التدقيق الداخلي التي لها دور في موضوع الدراسة.

تحدث النصافي (2016) عن المعايير الدولية:

معايير التدقيق الداخلي: هي مجموعة من السياسات والإجراءات التي تتبناها دوائر التدقيق الداخلي لتوفير الكفاءة المعقولة بإنجاز مهام التدقيق الداخلي وفقاً للمبادئ الأساسية في التدقيق، بحيث يحقق التدقيق الداخلي الهدف من وجوده. ولقد أصدر معهد المدققين الداخليين (IIA) في الولايات الأمريكية المتحدة قائمة معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي في عام 1978 وتعديلاتها اللاحقة في عام 2003 والتي تم بدء العمل بها عام 2004

حيث تضمنت قسمين رئيسيين غطت مختلف جوانب التدقيق الداخلي، والتي تعتبر بمثابة الإصدارات الرسمية لمعهد المدققين الداخليين (IIA) والتي تحكم ممارسة المهنة.

معايير الصفات

المعيار (1200) الكفاءة والعناية المهنية اللازمة

تؤدي مهام التدقيق بمهارة ومع توشي العناية المهنية المطلوبة.

المعيار (1210) الكفاءة: أن يمتلك المدققين الداخليين المعرفة والمهارات والكفاءات لإنجاز أعمالهم بدقة.

المعيار (1220) العناية المهنية اللازمة: على المدققين الداخليين بذل مستوى العناية والمهارة بمستوى من التبصير والاعتدال.

المعيار (1230) التطوير المهني المستمر: على المدققين الداخليين أن يطوروا معرفتهم ومهاراتهم وكفاءتهم عن طريق التطوير المهني المستمر.

المعيار (1300) برنامج تأكيد وتحسين الجودة

المعيار (1310) متطلبات برنامج تأكيد وتحسين الجودة: يشمل أعمال التقييم الداخلي والخارجي.

المعيار (1311) أعمال التقييم الداخلي: يشمل مراقبة مستمرة لأداء نشاط التدقيق الداخلي.

المعيار (1312) أعمال التقييم الخارجي: يجب إجراء أعمال التقييم الخارجي على الأقل مرة كل خمس سنوات.

المعيار (1320) إعداد وإبلاغ التقارير عن برنامج تأكيد وتحسين الجودة: على مدير دائرة التدقيق إبلاغ الإدارة العليا بنتائج تأكيد تحسين الجودة.

المعيار (1321) استخدام تعبير " تم إجراؤه وفقا لمعايير الدولية المهنية لمزاولة مهنة التدقيق الداخلي": لا يجوز لمدير التدقيق الداخلي الإفادة بان نشاط التدقيق يتوافق مع المعايير الدولية إلا إذا كانت نتائج برنامج تحسين الجودة تؤيد الإفادة.

المعيار(1322) الإفصاح عن حالات عدم التقيد بالمعايير: عند عدم التوافق مع التدقيق الداخلي يجب على مدير الدائرة إفصاح عن عدم التوافق للإدارة العليا

معايير الأداء

وتنقسم هذه المعايير إلى:

المعيار(2100) طبيعة العمل

المعيار(2110) الحكومة: يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم عمليات الحوكمة بالمؤسسة واقتراح التوصيات المناسبة لتحسينها مما يكفل تحقيق الأهداف وتعزيز الأخلاقيات والقيم المناسبة في المؤسسة.

المعيار(2120) إدارة المخاطر: تقييم فاعلية عمليات إدارة المخاطر وان يسهم في تحسينها.

المعيار(2130) الرقابة: يساعد نشاط التدقيق الداخلي المؤسسة في الحفاظ على إجراءات وضوابط رقابية فعالة.

المعيار(2300) تنفيذ مهام التدقيق الداخلي

المعيار (2310) تحديد المعلومات: تحديد المعلومات التي تفيدي في عملية التدقيق.

المعيار (2320) التحليل والتقييم: وضع استنتاجات ونتائج مهمة لتدقيق على أساس التحليل والتقييم.

المعيار (2330) توثيق المعلومات: توثيق المعلومات اللازمة لتأييد استنتاجات ونتائج التقييم.

المعيار (2340) الإشراف على مهمة التدقيق: الإشراف على المهام بشكل مناسب لتحقيق الأهداف.

المعيار (2400) تبليغ النتائج

المعيار(2410) مقياس التبليغ: أن يشمل التبليغات المتعلقة بنتائج مهمة التدقيق واستنتاجاتها والتوصيات المقترحة بشأنها.

المعيار(2420) جودة التبليغات: أن تكون دقيقة، واضحة، كاملة تصدر في الوقت المناسب.

المعيار(2421) حالات الخطأ والسهو: إذا احتوى تبليغ نهائي على خطأ أو سهو جسيم، فيجب أن يقوم مدير دائرة التدقيق بإبلاغ المعلومات المصححة إلى كل الأطراف الذين كانوا قد تلقوا التبليغ الأصلي.

المعيار (2500) مراقبة مراحل الإنجاز

يجب أن يقوم مدير دائرة التدقيق الداخلي بوضع وإرساء وصون نظام متابعة ما يتخذ إزاء النتائج التي تم إبلاغها إلى الإدارة.

المعيار(2600) قرار قبول الإدارة العليا للمخاطر

عند علم مدير دائرة التدقيق الداخلي بوجود مخاطر يجب عليه أن يناقش تلك المسألة مع الإدارة العليا.

2-2 المبحث الثاني: الدراسات السابقة

تناول الباحث موضوع دور الرقابة الداخلية في منع وكشف وتصحيح الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال ونظراً لمحدودية الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة فقد تم التوصل إلى أهم الدراسات السابقة التي تهدف إلى تحقيق البحث حيث تم الإطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة التي ناقشت موضوع الدراسات الحالية ومن هذه الدراسات:

1-2-2 الدراسات باللغة العربية

دراسة النصافي (2016) بعنوان: "مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية وأثرها على فاعلية الرقابة الداخلية في المستشفيات الخاصة الكويتية".

هدفت الدراسة إلى مدى الالتزام بتطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية وأثرها على فاعلية الرقابة الداخلية في المستشفيات الخاصة الكويتية، تكون مجتمع الدراسة من المدققين الداخليين العاملين في وحدات التدقيق والرقابة الداخلية في المستشفيات الكويتية البالغ عددهم (100) مدقق داخلي موزعين على (15) مستشفى. واستخدم أساليب الإحصاء الوصفي واختبار (t) ، توصلت الدراسة إلى انه يتم تطبيق معايير ممارسة التدقيق الداخلي، بشكل حيث يتم تطبيق معايير الصفات بكافة أبعادها مجتمعة بدرجة متوسطة، كما أن للنتائج هناك اثر في تطبيق معايير التطبيق الداخلي على فاعلية الرقابة الداخلية في وحدات التدقيق والرقابة الداخلية في المستشفيات الخاصة في دولة الكويت.

دراسة عبد الرحمن (2015) بعنوان: "دور فاعلية الرقابة الداخلية في الحد من التجاوزات المالية والإدارية في الجامعات الحكومية العراقية".

هدفت الدراسة إلى بيان دور فاعلية الرقابة الداخلية في الحد من التجاوزات المالية والإدارية في الجامعات العراقية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة علمية محكمة، وتم توزيعها على مجتمع الدراسة المتمثل بالعاملين بأقسام الرقابة والتدقيق الداخلي في جامعة بغداد والكليات والمعاهد والمراكز التابعة لها والبالغ عددهم (120) موظف،

حيث قام الباحث بتوزيع (100) استبانة، استرد منها (92) استبانة وتم استبعاد (11) استبانة غير صالحة بسبب التكرار وعدم الإجابة على بعضها، وخضع للتحليل (81) استبانة، وتم استخدام منهج الوصف التحليلي، وأظهرت نتائج الدراسة أن لجميع عناصر فاعلية الرقابة الداخلية الدور في الحد من التجاوزات المالية والإدارية، وأوصت الدراسة ضرورة وجود دليل للوصف الوظيفي والصلاحيات لتحديد المسؤوليات والتأكد من عدم إعطاء مسؤوليات لعدد محدد من الموظفين.

دراسة العنزي (2014) بعنوان: "اتجاهات العاملين نحو أداء موظفي إدارة المراجعة الداخلية في مدينة الملك عبد العزيز الطبية للشؤون الصحية بالحرس الوطني".

هدفت الدراسة التعرف على اتجاهات العاملين في مدينة الملك عبد العزيز للشؤون الصحية بالحرس الوطني نحو طبيعة عمل إدارة المراجعة الداخلية، والتعرف على أداء موظفي إدارة المراجعة الداخلية، وتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين الإداريين في مدينة الملك عبد العزيز الطبية بالشؤون الصحية بالحرس الوطني في الرياض وعدد إجمالي (3471)، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي عن طريق استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات، حيث كانت الاستبانة تتكون من ثلاثة أجزاء، كما استخدمت الباحثة التحليل الإحصائي، ومن النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 فأقل في اتجاهات أفراد الدراسة الذين مستواهم التعليمي ثانوي وأفراد الدراسة الذين مستواهم التعليمي دراسات عليا انه كلما زاد إدراك العاملين في مدينة الملك عبد العزيز الطبية لطبيعة عمل إدارة المراجعة الداخلية تحسين اتجاههم نحو أداء موظفي إدارة المراجعة الداخلية.

دراسة النعامي وسمور (2013) بعنوان: "دور تقنية المعلومات المحاسبية في تطوير نظم الرقابة الداخلية".

هدفت الدراسة إلى توضيح دور تقنية المعلومات المحاسبية في تطوير نظم الرقابة الداخلية، من خلال دراسة تطبيقية على الجامعات الفلسطينية العاملة في قطاع غزة. صممت استبانة مكونة من أربعة أجزاء وزعت على العاملين في الدوائر المالية ودوائر الرقابة والتدقيق في الجامعات الفلسطينية العاملة في قطاع غزة، تم استرداد (51) استبانة قدمت مجموعة من النتائج أهمها وجود دور لتقنية المعلومات المحاسبية عند مستوى دلالة (0.05) في تطوير الرقابة الداخلية للجامعات الفلسطينية.

دراسة شقور (2013) بعنوان: " تقييم فاعلية الرقابة الداخلية في الوزارات الفلسطينية".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى فاعلية الرقابة الداخلية في الوزارات الفلسطينية، وكذلك التعرف على أهم العوامل التي تؤثر في فاعلية الرقابة الداخلية، وتم تصميم استبانة كأداة رئيسة للدراسة تم توزيعها على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة بلغ عددها (70) موظفاً من بين العاملين في وحدات الرقابة الداخلية في الوزارات الفلسطينية والبالغ عددها (100) موظف، كما استخدم الباحث أداة دراسة أخرى وهي المقابلات الشخصية مع مدراء وحدات الرقابة الداخلية في الوزارات، أظهرت النتائج ان الرقابة الداخلية فاعلة وتحقق أهدافها بدرجة متوسطة وبنسبة (66.6%) أهمها تعدد القوانين والتشريعات واختلافها، إضافة إلى قلة أعداد الموظفين العاملين في وحدات الرقابة الداخلية، ابرز التوصيات أن تولي أجهزة الرقابة في الوزارات الفلسطينية الاهتمام اللازم لأنظمة الرقابة الداخلية من خلال التركيز على العوامل التي تؤثر في فاعلية الرقابة الداخلية، وزيادة الاهتمام بتقارير وتوصيات وحدات الرقابة الداخلية.

دراسة النعامي والباز (2013) بعنوان: "مدى مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري في هيئات الحكم المحلي بقطاع غزة".

هدفت الدراسة للتعرف إلى مدى مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري في هيئات الحكم المحلي بقطاع غزة، فقد استخدم أسلوب المقابلة الشخصية، والاستبانة، حيث وزع الباحثون (50) استبانة، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لوصف متغيرات الدراسة وتحليلها واختبار فرضياتها، وأظهرت النتائج وضوح دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري، وأن المدققين الداخليين ملتزمون بمعايير التدقيق الداخلي كافة، وهناك استقلالية لوظيفة التدقيق الداخلي من خلال استقلال موقعها في الهيكل التنظيمي.

دراسة الشرفاء والحياصات (2012) بعنوان: "دور القبض الإلكتروني للإيرادات في تعزيز فاعلية الرقابة في القطاع العام بالأردن".

هدفت الدراسة إلى بيان دور القبض الإلكتروني للإيرادات في تعزيز فاعلية الرقابة في القطاع العام بالأردن، ولتحقيق هدف الدراسة تم إجراء مسح شامل لدوائر القطاع العام، وتم توزيع ما مجموعه مائة (100) استبانة، إذ تم استخدام التحليل الإحصائي الوصفي، وقد توصلت الدراسة إلى وجود دور إيجابي لكل من حماية الأصول والمعلومات والاتصال على تعزيز فاعلية الرقابة في دوائر القطاع العام في الأردن، وذلك وفقاً للقبض الإلكتروني للإيرادات، وفي ضوء نتائج الدراسة أوصى الباحثان بضرورة تفعيل أساليب التحصيل في القطاع العام في الأردن باستخدام القبض الإلكتروني للإيرادات.

دراسة الصمادي (2010) بعنوان: "دور التدقيق الداخلي في تقييم نظم الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة المالية العامة الأردنية".

هدفت الدراسة إلى بيان دور التدقيق الداخلي في تقييم فاعلية نظم الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة المالية العامة الأردنية، وقد تم تطبيق الدراسة الميدانية على الشركات المساهمة المالية الأردنية، والبالغ عددها (68) شركة مساهمة عامة مسجلة في سوق عمان المالي، وتوصلت النتائج إلى أن دوراً هاماً لدى المدققين الداخليين في تقييم فاعلية نظم الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة المالية العامة الأردنية، ووصت الدراسة إلى أن تعمل الشركات المساهمة المالية العامة الأردنية على توظيف العاملين لدى دائرة التدقيق الداخلي ممن يحملون تخصص المحاسبة وإعادة النظر في الأنظمة الرقابية من حين إلى آخر.

دراسة طريف (2010) بعنوان: "أثر وحدات الرقابة الداخلية في فاعلية الوزارات الأردنية من وجهة نظر العاملين فيها".

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر وحدات الرقابة الداخلية في فاعلية الوزارات الأردنية من وجهة نظر العاملين فيها، تم تطوير استبانة على قياس ليكرت الخماسي، وزعت على مجتمع الدراسة والبالغ (152) موظفاً وموظفة، استخدمت الأساليب الإحصائية المناسبة، وتوصلت الدراسة النتائج أهمها مستوى الرقابة الداخلية الإدارية والمالية في فاعلية الوزارات الأردنية كانت مرتفعة، وأوصت الدراسة فصل وحدات الرقابة الداخلية إدارياً عن الإدارة العليا بما يتوافق مع التشريعات والأنظمة والقوانين، كذلك تزويد الرقابة الداخلية بالكوادر البشرية وإعدادها وتأهيلها.

دراسة ذياب (2010) بعنوان: "أثر عناصر الرقابة الداخلية في جودة الخدمات المصرفية".

هدفت الدراسة إلى توضيح طبيعة العلاقة بين عناصر الرقابة الخمسة: (بيئة الرقابة، أنظمة المعلومات، عملية تقييم المخاطر، إجراءات وأنشطة الرقابة، متابعة أساليب الرقابة) وبين أبعاد جودة الخدمة: (العناصر الملموسة، الاعتمادية (المصدقية)، سرعة الاستجابة، الثقة في التعامل (الأمان)، الاهتمام (التعاطف)) في البنك العربي وتشخيص جوانب الضعف والقوة في عناصر الرقابة الداخلية في البنك العربي، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عناصر الرقابة الداخلية المتمثلة ببيئة الرقابة، وأنظمة المعلومات والاتصالات وتحليل المخاطر، وأنظمة الرقابة وإجراءات المتابعة والإشراف وبين أبعاد جودة الخدمة، ومن أهم التوصيات لابد من تعزيز إجراءات الرقابة الداخلية معتمدين في ذلك على المداخل الحديثة في تقييم هذه الإجراءات من خلال تحليل المخاطر المرتبطة بها. دراسة العجمي (2009) بعنوان: "دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير نظام الرقابة الداخلية لدى البنوك التجارية الكويتية".

هدفت الدراسة إلى معرفة دور تكنولوجيا المعلومات في نظام الرقابة الداخلية لدى البنوك التجارية الكويتية من خلال دراسة دور الرقابة التنظيمية وتوثيق النظم المحاسبية ورقابة الأجهزة في الوصول إلى النظام والرقابة على المدخلات والمخرجات في تطوير أنظمة الرقابة الداخلية، وتم تطبيقها على عشرة من البنوك التجارية الكويتية ، وتم جمع المعلومات من خلال استبانته، ومن أهم النتائج تطبيق الرقابة العامة (الرقابة التنظيمية وتوثيق النظم المحاسبية، رقابة الأجهزة، الرقابة في الوصول إلى النظام، الرقابة على المدخلات والمخرجات) يؤدي إلى تطوير نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الكويتية وتطبيق الرقابة على التطبيقات (الرقابة على المدخلات والمخرجات) يؤدي إلى تطوير أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك الكويتية.

دراسة الفرا (2009) بعنوان: "واقع الرقابة الإدارية الداخلية في المنظمات الأهلية في قطاع غزة".

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الرقابة الإدارية الداخلية في المنظمات الأهلية في قطاع غزة، من خلال التعرف على مدى توفر مقوماتها، وقياس مدى تحقيق النظم الرقابية المطبقة داخل المنظمات الأهلية في قطاع غزة لأهدافها، ولقد تم جمع المعلومات الأولية من خلال استبانته صممت خصيصا لهذه الدراسة، كما تم استخدام أسلوب الحصر الشامل في دراسة الظاهرة، حيث بلغ حجم المجتمع (129) منظمة وزعت عليهم الاستبانة، ولقد تم استرداد (126) استبانة، حيث بلغت نسبة المردود (97.67%)، ومن أهم النتائج يتوفر لدى المنظمات الأهلية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة مقومات الرقابة الإدارية الداخلية بمستوى مناسب، يساعد هذه المنظمات على تعزيز الشفافية، وتحقيق أهدافها، ووصت الدراسة انه لابد من التحديث والتطوير المستمر: للهيكل التنظيمية، والنظم الرقابية المستخدمة، وأساليب الاتصال والتواصل بين المؤسسة والعاملين فيها وبين المجتمع الخارجي والاستفادة من التطور التكنولوجي.

دراسة بلوم (2008) بعنوان: "أساليب الرقابة ودورها في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية".

هدفت الدراسة إلى أن الرقابة من العمليات الإدارية الهامة التي لا يمكن الاستغناء عنها، كالتخطيط والتنظيم والتوجيه، وأنها من الدعائم الأساسية في المؤسسة الاقتصادية من خلالها معرفة الرقابة المختلفة في المؤسسات الاقتصادية، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الرقابة عملية ديناميكية تتصف بالحركة فهي تحاول تقييم الأداء في كل وقت وزمن، وان الرقابة من العمليات الإدارية الهامة والتي لا يمكن الاستغناء عنها في أي مؤسسة اقتصادية كالتخطيط والتنظيم والتوجيه.

دراسة التريكي (2008) بعنوان: "دور نظام الرقابة الداخلية في تقويم أداء المصارف التجارية".

وتأتي أهمية هذا البحث من أهمية القطاع المصرفي الليبي في اقتصاديات ليبيا وكذلك لأهمية الرقابة المصرفية والمراجعة في حماية الجهاز المصرفي، كما يهدف هذا البحث إلى تقويم دور نظام الرقابة الداخلية المطبق في المصرف التجاري الوطني وما مدى ملاءمته لطبيعة العمل المصرفي الذي يقتضي الدقة والأمانة، والسرعة،

وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة بين نظام الرقابة الداخلية المطبق وأعمال المصرف التجاري الوطني، وان تخصص المراجع الداخلي بالمصرف التجاري الوطني ليس بالكفاءة الموكلة له على الوجه المطلوب، ووصت الدراسة باستخدام أنظمة الرقابة الداخلية الحديثة جداً، وكذلك عمل هياكل تنظيمية بوصف وظيفي دقيق لتحديد مهام كل موظف وأيضاً دورات تدريبه لتقوية العاملين في نقاط الضعف.

دراسة النوايسة والعقدة (2007) بعنوان: " لعوامل المؤثرة على اكتشاف الأخطاء والغش من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الأردني".

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على اكتشاف الأخطاء والغش من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الأردني، وذلك من خلال تحليل متغيرات الدراسة البالغة سبعة متغيرات مستقلة وتقديم توصيات حول رفع مستوى أداء ديوان المحاسبة، ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، فقد تم تصميم استبانته تتكون من جزئين وذلك بعد الرجوع إلى الدراسات السابقة ومعايير التدقيق الدولية وقانون ديوان المحاسبة، تكونت العينة النهائية والمعتمدة لأغراض البحث والتحليل من (125) مدققاً، تم اختبارها بطريقة عشوائية من أصل 396 حتى نهاية 2005، وتوصلت الدراسة إلى أن أعلى نسبة تأثير تعود لمتغير الاستقلالية المالية والإدارية (79.7%)، في حين كانت أدنى درجة تأثير (74.6%) تعود لمتغير دعم الإدارة العليا لديون المحاسبة سواء أكانت السلطة التشريعية أم التنفيذية، وقد اختتمت الدراسة ببعض التوصيات الموجهة إلى ديوان المحاسبة والمدققين أنفسهم بهدف تحسين الأداء.

دراسة كلاب (2004) بعنوان: " واقع الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وتشخيص واقع الرقابة الداخلية في وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية بقطاع غزة، ومدى استكمال مقوماتها الإدارية والمالية الأساسية، ومستوى تطبيق ما توفر من هذه المقومات، مقارنة مع النظام المتكامل والفعال للرقابة الداخلية. كما استهدفت بيان أهمية الرقابة الداخلية في المحافظة على المال العام، هدف هذا البحث إلى تحليل وتشخيص واقع الرقابة الداخلية في وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية بقطاع غزة، ومدى استكمال مقوماتها الإدارية والمالية الأساسية، ومستوى تطبيق ما توفر من هذه المقومات، مقارنة مع النظام المتكامل والفعال للرقابة الداخلية.

كما استهدفت بيان أهمية الرقابة الداخلية في المحافظة على المال العام وتوصلت النتائج إلى وجود ضعف في توفر ومستوى تطبيق المقومات الأساسية للرقابة الداخلية بوزارات السلطة الفلسطينية وهو ما انعكس في ضعف نظم الرقابة الداخلية عن تحقيق الأهداف المنوطة بها، وتفشي الظواهر السلبية من تسبب مالي وإداري.

2-2-2 الدراسات باللغة الإنجليزية:

دراسة (2016) Mutnuru بعنوان:

"The Role of Internal Controls on Employees Engagement in Small Organizations"

هدفت الدراسة إلى فهم وجهات نظر الموظف على مستوى تأثير الرقابة الداخلية على مشاركة الموظفين في المنظمات الصغيرة وقد تم جمع البيانات من خلال الاستبيان الإلكتروني حيث إن كل موظف في المنظمة طلب منه استكمال الاستبيان. استخدم الباحث أسلوب المنهج الوصفي. وبلغت عينة الدراسة 900 مشاركا وقد أجريت على الموظفين الذين عملوا في المنظمات التي نفذت لجنة المنظمات الراعية للضوابط الداخلية للجنة تريدواي. وتشير النتائج إلى أن مستوى مشاركة الموظفين كان مرتبطين بشكل كبير بمستوى تنفيذ لجنة المنظمات الراعية للضوابط الداخلية.

دراسة (2015) Lemi بعنوان:

"Assessment of Internal Control Effectiveness in Selected Ethiopian Public Universities"

هدفت الدراسة إلى تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في الجامعات الأثيوبية العامة لتحديد المجالات المحتملة من أوجه القصور في النظام. استخدم الباحث طريقتي المسح والمقابلات لجمع البيانات من عينة الدراسة التي تم اختيارها عشوائياً من خمس من الجامعات المختارة لملاءمتها لجمع البيانات من بين 33 جامعة في أثيوبيا وكانت موزعة 150 موظفاً من قسم المالية وقسم التدقيق الداخلي من 15 مشاركاً من جامعة أديس أبابا، و10 متطوعين من قسم المالية ومراجعة الحسابات من كل من الجامعات الأربع المتبقية. وقد تم تحليل البيانات باستخدام المنهج الإحصائي الوصفي والإحصاءات الإستنتاجية ومن نتائج الدراسة أن الرقابة الداخلية في الجامعات ليست فعالة. وعلى وجه الخصوص، فإن عنصر تقييم المخاطر في الرقابة الداخلية لا تمارس في الجامعات.

دراسة Njecri (2014) بعنوان:

Effect Of Internal Controls On The Financial Performance Of Manufacturing Firms In Kenya

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر نظام الرقابة الداخلية على الأداء المالي لشركات التصنيع في كينيا. تم استخدام تقنية العينات العشوائية الطبقية واعتمدت الدراسة على البيانات الأولية والثانوية. وقد تم جمع البيانات الأولية باستخدام استبيانات منظمة بينما جمعت البيانات الثانوية من البيانات المالية استناداً إلى توافر البيانات وإمكانية الوصول إليها. بلغت عينة الدراسة 65 شركة تصنيع مسجلة من قبل وزارة التصنيع في كينيا. اختارت الدراسة منها 20 شركة تصنيع. استخدم الكاتب الأسلوب الوصفي لوصف البيانات التي تم جمعها من عينة الدراسة. وأظهرت نتائج الدراسة أن معظم شركات التصنيع لديها بيئة تحكم باعتبارها واحدة من وظائف الرقابة الداخلية للمنظمة التي تؤثر بشكل كبير على الأداء المالي للشركات

دراسة Hannah (2013) بعنوان:

"The Effect of Internal Controls On Revenue Generation: A Case Study of The University Of Nairobi Enterprise And Services Limited"

هدفت الدراسة إلى تقييم أثر الرقابة الداخلية على توليد الإيرادات في جامعة نيروبي للمشاريع والخدمات المحدودة. وكان منهج البحث الذي تم استخدامه في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي وتكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين في جامعة نيروبي للمشاريع والخدمات المحدودة خلال السنة الدراسية 2013. وقد تم تحليل البيانات عن طريق استخدام الانحدار الخطي. تم جمع البيانات الأولية باستخدام استبيانات تتألف من استبيانات منظمة واستبيانات بالبريد ومن خلال المقابلات. ووجدت الدراسة أن الضوابط الداخلية تساهم في توليد الإيرادات في الشركة وتلعب جامعة نيروبي للمشاريع والخدمات بعدد من الأدوار في دعم الأنظمة من خلال ضمان أن جميع الوثائق صحيحة وتؤكد أن الموظفين المعنيين قد وقعوا على جميع الوثائق قبل المعالجة لمنع اختلاس الإيرادات.

"Effectiveness Of Internal Control Mechanisms in Monitorihg Financial Resources at
the Gauteng Department of Education"

هدفت الدراسة إلى دراسة فعالية آلية الرقابة الداخلية للحد من القضايا عدمة الفائدة وغير النظامية والإهدار في النفقات في وزارة التربية والتعليم في غوتنج. في هذه الدراسة تم تطبيق تصميم بحثي نوعي، على الرغم من أن التحليل كان كميا واستخدم الباحث أسلوب المنهج الوصفي.

استخدم الباحث اثنين من تقنيات البحث لجمع البيانات والتي هي الاستبيانات والمقابلات. بلغت عينة الدراسة من خمسة وأربعين موظفا من إدارة مخاطر المؤسسة والرقابة الداخلية والمدققين الداخليين والإدارة المالية وإدارة التمويل المدرسي والمشتريات وكذلك التخطيط المالي ووضع الميزانية. أظهرت نتائج الدراسة أنه من المتوقع أن تضع الإدارات الحكومية سياسات لتسهم في إدارة الأموال العامة. ووجدت الدراسة أن تنفيذ سياسات الرقابة الداخلية كان معقدا. ويتأثر التنفيذ بعوامل مثل الإنسان ورأس المال أو الموارد البشرية، والنظم التكنولوجية ومشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين.

3-2-2 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة عن فاعلية الرقابة الداخلية في المنظمات الحكومية من حيث التجاوزات المالية في وحدات التدقيق الرقابية كما في دراسة عبد الرحمن (2015) ودراسة الإنصافي (2016) حيث أظهرت هذه الدراسات إن لجميع عناصر فاعلية الرقابة الدور في الحد من التجاوزات المالية والإدارية كما تناولت الدراسات السابقة التدقيق المالي ووظيفة التدقيق المالي في ضبط الأداء المالي والإداري كما في دراسة الانعامي والباز (2013) وتناولت الدراسات في ضوء نتائج الدراسة بضرورة تفعيل التحصيل في القطاع العام الإلكتروني لتقل ارتكاب الأخطاء ومنع الأخطاء واكتشافها كما في دراسة الشرفاء والحياصات (2010) ودراسة النوايسة والعقدة (2007).

كما تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بكونها على حد علم الباحث الدراسة الأولى التي تبحث عن دور الرقابة الداخلية في منع وكشف وتصحيح الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال من وجهة نظر العاملين في أقسام (الصيدلة، المحاسبة، اللوازم) في حدود علم الباحث، تتميز الدراسة بهدفها التعرف على دور الرقابة الداخلية في منع الأخطاء والتعرف على دور الرقابة الداخلية في اكتشاف الأخطاء والتعرف على دور الرقابة الداخلية في تصحيح الأخطاء.

الفصل الثالث منهجية الدراسة

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

1-3 المقدمة

يتناول هذا الفصل الطريقة والإجراءات التي تم من خلالها تحديد مجتمع وعينة الدراسة من العاملين في مستشفيات وزارة الصحة الأردنية، وكذلك يتناول المنهجية التي أتبعها الباحث في الكشف عن دور الرقابة الداخلية في منع، وكشف، وتصحيح الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية، كما يتناول هذا الفصل كيفية إعداد وتصميم أداة الدراسة وطرق الحصول وجمع البيانات، وكما يتناول خطوات التحقق من صدق أداة الدراسة وثباتها، وكما يتناول وصف، وتصميم الدراسة، والطرق الإحصائية المتبعة في تحليل البيانات.

2-3 منهجية الدراسة

قام الباحث باتباع المنهج الوصفي التحليلي في إجراء هذه الدراسة، وذلك للتعرف على العلاقة بين متغيرات الدراسة أن وجدت، والتعرف على أثر متغيرات الدراسة المستقلة على التابعة، والتعرف على أسباب مشكلة الدراسة واختبار الفرضيات.

3-3 مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في أقسام الصيدلة، والمحاسبة، واللوازم في مستشفيات وزارة الصحة الأردنية في إقليم الشمال، والبالغ عددهم (402) موظف على مختلف المستويات الإدارية حسب المعطيات التي تم الحصول عليه من قبل دائرة الموارد البشرية في كل مؤسسة وفي ما يلي الجدول (1) يبين توزيع مجتمع الدراسة.

الجدول (1) عدد مجتمع الدراسة وعدد عينة الدراسة

اسم المستشفى	مجتمع الدراسة	الاستبيانات الصالحة	النسبة
مستشفى الأميرة بسمة	80	71	88.75%
مستشفى الأميرة رحمة	28	25	89.29%
مستشفى الأميرة بديعة	24	20	83.33%
مستشفى المفرق الحكومي	33	29	87.88%
الولادة والأطفال / المفرق	31	26	83.87%
مستشفى الإيمان / عجلون	34	29	85.29%
مستشفى جرش الحكومي	45	41	91.11%
مستشفى الرمثا الحكومي	38	35	92.11%
مستشفى الأميرة راية	25	21	84.00%
مستشفى اليرموك	30	27	90.00%
مستشفى معاذ بن جبل	19	17	89.47%
مستشفى أبو عبيدة	15	13	86.67%
مجتمع الدراسة	402 موظف	354 موظف	

3-4 مصادر جمع المعلومات

المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة، حيث قام الباحث بجمع البيانات الأولية من خلال استبانة كأداة رئيسية للبحث، حيث وزعت على العاملين في مستشفيات وزارة الصحة الأردنية في إقليم الشمال، والتعرف على وجهات نظرهم فيما يخص دور الرقابة الداخلية في منع، وكشف، وتصحيح الأخطاء.

المصادر الثانوية: اعتمد الباحث في الإطار النظري للبحث عن مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل بالأدبيات السابقة من الأبحاث العلمية المنشورة والمحاكمة، ورسائل الماجستير، وأطروحات الدكتوراه، والكتب، والمقالات التي كتبت من قبل المهتمين، والتقارير الصادرة من قبل المؤسسات ذات الاهتمام بموضوع دور الرقابة الداخلية في منع، واكتشاف وتصحيح الأخطاء، وإضافة إلى الإطلاع على المواقع الإلكترونية المختلفة.

3-5 أداة الدراسة

حتى يتم تحقيق أهداف الدراسة عمد الباحث إلى تصميم استبانته تكون أداة لجمع البيانات، وذلك من خلال الإطلاع على الأدبيات السابقة، تم تطوير أداة للدراسة حيث تم كتابة مجموعة من الفقرات وتصميمها بشكل استبيان لعرضها على العينة المستهدفة من العاملين في مستشفيات وزارة الصحة الأردنية في إقليم الشمال، والتعرف على وجهات نظرهم فيما يخص دور الرقابة الداخلية في منع، واكتشاف، وتصحيح الأخطاء، ولقد تكونت الاستبانة من (29) فقرة تم توزيعها كما يأتي:

القسم الأول المعلومات الديموغرافية والوظيفية تكون من المتغيرات التالية:

1- مكان العمل وله اثنا عشر مستويات.

2- التحصيل العلمي وله ثلاث مستويات.

3- الخبرة العلمية ولها أربعة مستويات.

القسم الثاني محاور الاستبيان وتكون من ثلاثة محاور:

1- المحور الأول: القدرة على منع حدوث الأخطاء تكون من (10) فقرات.

2- المحور الثاني: القدرة على اكتشاف الأخطاء وتكون من (7) فقرات.

3- المحور الثالث: القدرة على تصحيح الأخطاء وتكون من (12) فقرة.

3-5-1 صدق أداة الدراسة

تم عرض الأداة الدراسة بصورتها الأولية على (7) محكمين من ذوي الاختصاص والمعرفة في مجالات (إدارة الأعمال) في المملكة الأردنية الهاشمية، وقد تم الطلب منهم تحديد درجة ملاءمة الفقرات وشموليتها لقياس البعد الذي وردت فيه تلك الفقرات، ومدى وضوح الفقرات، وسلامتها اللغوية، وإضافة إلى ذلك ذكر أي تعديلات مقترحة، واقتراح الفقرات التي يرونها ضرورية ومهمة، وحذف الفقرات غير الضرورية. وبعد استلام الأداة من قبل المحكمين تم إجراء التعديلات المقترحة التي ذكروها.

3-5-2 صدق البناء التكويني لأداة الدراسة

تم التأكد من صدق بناء أداة الدراسة من خلال معامل الثبات بطريقة الاتساق الداخلي كرونباخ الفا (Cronbach Alpha)، وكما تم التأكد من صدق البناء التكويني لأداة الدراسة من خلال إجراء التحليل العاملي، التي تظهر في فصل تحليل النتائج بشكل مفصل.

3-5-3 ثبات أداة الدراسة

تم التحقق من ثبات أداة الدراسة من خلال اختبار معامل الثبات بطريقة الاتساق الداخلي كرونباخ الفا (Cronbach Alpha)، حيث تبين أن المجالات تتمتع بقيمة اتساق داخلي بدرجة عالية حيث بلغت لمجالات دور الرقابة الداخلية في منع وكشف وتصحيح الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال ككل 0.962، كما بلغت قيم الثبات 0.882 لمجال القدرة على منع وقوع الأخطاء، و0.885 لمجال القدرة على اكتشاف الأخطاء، و0.937 لمجال القدرة على تصحيح الأخطاء، وتعد جميع هذه القيم مناسبة وكافية لأغراض مثل هذه الدراسة وتشير إلى قيم ثبات مناسبة.

3-6 إجراءات الدراسة

1. تم الحصول على الموافقات اللازمة لإجراء الدراسة في مستشفيات وزارة الصحة الأردنية.
2. تم حصر أفراد مجتمع الدراسة من العاملين في مستشفيات وزارة الصحة الأردنية (مستشفيات إقليم الشمال) من خلال المعلومات التي تم الحصول عليه من قبل شؤون الموظفين ورؤساء الأقسام في الصيدلة، والمحاسبة، واللوازم في هذه المستشفيات.
3. تم تصميم أداة الدراسة كما تم ذكره سابقاً.
4. تم إعداد أداة الدراسة، واستخراج دلالات الصدق والثبات لها كما مرّ سابقاً.
5. تم تطبيق أداة الدراسة على أفراد مجتمع الدراسة، وقد استغرق توزيع الأداة وجمعها أربعة أسابيع.
6. تم تفرغ البيانات على قوائم خاصة، ثم إدخال البيانات إلى الحاسب الآلي ومعالجتها إحصائياً باستخدام "الرمز الإحصائية للعلوم الاجتماعية" (SPSS).

7-3 المعالجة الإحصائية

استخدم الباحث حزمة برنامج (SPSS) لاستخراج ما يلي:

التكرارات.

المتوسطات الحسابية.

الانحرافات المعيارية.

اختبار شيفيه للمقارنات البعدية.

معامل الثبات بطريقة الاتساق الداخلي كرونباخ الفا (Cronbach Alpha)

الفصل الرابع تحليل النتائج

الفصل الرابع

تحليل النتائج

1-4 المقدمة

يتضمن هذا الفصل عرضاً للنتائج التي توصلت إليها الدراسة الميدانية الحالية، حيث دور الرقابة الداخلية في منع، واكتشاف، وتصحيح الأخطاء، وتم البدء بتقديم وصف تفصيلي لخصائص عينة الدراسة الشخصية والوظيفية، ثم الانتقال بعد ذلك إلى الإجابة عن تساؤلات واختبار فرضيات الدراسة.

2-4 تحليل بيانات الدراسة

جدول (2) وصف أفراد عينة الدراسة من خلال المعلومات الشخصية

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
المستشفى	مستشفى الأميرة بسمة التعليمي	71	20.06
	مستشفى الأميرة رحمة	25	7.06
	مستشفى الأميرة بديعة	20	5.65
	مستشفى المفرق الحكومي	29	8.19
	الولادة والأطفال / المفرق	26	7.34
	مستشفى الإيمان الحكومي عجلون	29	8.19
	مستشفى جرش الحكومي	41	11.58
	مستشفى الرمثا الحكومي	35	9.89

5.93	21	الأميرة راية	
7.63	27	مستشفى اليرموك	
4.80	17	مستشفى معاذ بن جبل	
3.67	13	مستشفى أبو عبيدة	
100	354	المجموع	
48.59	172	الصيدلة	القسم
40.40	143	المحاسبة	
11.02	39	اللوازم	
100	354	المجموع	
57.34	203	دبلوم متوسط فما دون	المؤهل
36.72	130	بكالوريوس	
5.93	21	دراسات عليا	
100	354	المجموع	
15.54	55	أقل من خمس سنوات	الخبرة
18.93	67	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	
28.53	101	من 10 إلى أقل من 15 سنة	
37.01	131	من 15 سنة فأكثر	
100	354	المجموع	

يعزى العدد الأكبر من أفراد العينة في المستشفى بناء على حجم المستشفى والنسبة التشغيلية في المستشفى، يعتبر قسم الصيدلة أكبر عدد ثم المحاسبة ثم اللوازم لان الصيدلة والمحاسبة نظام عملهم نظام شفتات (24) ساعة دوري، واللوازم غير دوري نظام إداري دوام واحد (8) ساعات، يعتبر المؤهل العلمي دبلوم متوسط فما دون أعلى عددا في المستشفيات بناءً على تعيينات الدبلوم فما دون، سجلت الخبرة التي يزيد العدد فيها أكثر من 15 سنة أكبر عدداً من أفراد العينة، وذلك بسبب ارتفاع سنوات التقاعد كذلك سن الضمان.

جدول (3) نتائج ثبات المجالات بأسلوب (الفا كرونباخ)

الرقم	المجال	عدد الفقرات	قيمة الفا كرونباخ
1	القدرة على منع وقوع الأخطاء	10	0.882
2	القدرة على اكتشاف الأخطاء	7	0.885
3	القدرة على تصحيح الأخطاء	12	0.937
	الكلية لدور الرقابة الداخلية	29	0.962

يبين الجدول (3) أن المجالات تتمتع بقيم اتساق داخلي بدرجة عالية حيث بلغت لمجالات دور الرقابة الداخلية في منع وكشف وتصحيح الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال ككل 0.962 كما بلغت قيم الثبات 0.882 لمجال القدرة على منع وقوع الأخطاء و0.885 لمجال القدرة على اكتشاف الأخطاء و0.937 لمجال القدرة على تصحيح الأخطاء وتعد جميع هذه القيم مناسبة وكافية لأغراض مثل هذه الدراسة وتشير إلى قيم ثبات مناسبة.

تعتبر قيم الثبات في منع وكشف وتصحيح الأخطاء قيم مناسبة ولكن بنسب مختلفة، وسجلت القدرة على تصحيح الأخطاء أعلى مرتبة وذلك لسهولة المعرفة على تصحيح الأخطاء أكثر من الحصول على منع وكشف الأخطاء.

للاجابة على هذا التساؤل فقد استخدمت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، كما استخدم الباحث مقياساً تصنيفياً ثلاثياً بهدف تقدير مستويات المتوسطات الحسابية التي توصلت اليها النتائج. وقد استخدمت الصيغة الرياضية التالية في استخراج هذه الفئات:

(أكبر وزن للاستجابة 5 - اقل وزن للاستجابة 1)

طول الفئة = _____

عدد الفئات المطلوبة (3)

(1- 5)

طول الفئة = _____ = 1.33

(3)

وبالتالي تصبح هذه الفئات على النحو الآتي:

منخفض	2.33 - 1.00
متوسط	3.67 - 2.34
مرتفع	5.00 - 3.68

جدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات دور الرقابة الداخلية في منع وكشف وتصحيح الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مدى الدور	الرتبة
3	القدرة على تصحيح الأخطاء	3.69	0.69	مرتفع	1
2	القدرة على اكتشاف الأخطاء	3.51	0.66	متوسط	2
1	القدرة على منع وقوع الأخطاء	3.5	0.61	متوسط	3
	الكلي لدور الرقابة الداخلية	3.57		متوسط	

يلاحظ من الجدول (4) أن مجالات دور الرقابة الداخلية في منع وكشف وتصحيح الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال كانت متوسطة، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.57)، وجاء مستوى المجالات بين المتوسط والمرتفع، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.50 - 3.69)، وجاء في المرتبة الأولى مجال القدرة على تصحيح الأخطاء بمتوسط حسابي (3.69)، وفي المرتبة الأخيرة جاء مجال القدرة على منع وقوع الأخطاء بمتوسط حسابي (3.50).

تشير النتيجة إلى دور الرقابة الداخلية في منع، وكشف، وتصحيح الأخطاء كانت بين المتوسط والمرتفع بمتوسط الحسابي (3.57) فجاءت في المرتبة الأولى القدرة على تصحيح الأخطاء، وذلك بسبب سهولة التصحيح أكثر من المنع والكشف وكذلك بسبب إعطاء العقوبات للموظفين بسبب الأخطاء وتوجيههم إلى الطريق الصحيح.

وقد تم تحليل مجالات دور الرقابة الداخلية في منع، وكشف، وتصحيح الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال وفقاً لفقراتها وذلك على النحو التالي:

أولاً: مجال القدرة على منع وقوع الأخطاء

تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية ، لمجال القدرة على منع وقوع الأخطاء والجدول (5) يبين ذلك.

جدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال القدرة على منع وقوع الأخطاء مرتبة تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مدى التطبيق	الرتبة
5	تقوم دائرة الرقابة الداخلية بالتأكد من توثيق العمليات المالية والمحاسبية	03.8	0.79	مرتفع	1
1	أعمال الرقابة الداخلية لديها القدرة في الحد من حدوث الأخطاء في العمل الإداري	3.71	0.95	مرتفع	2
8	يتم اتخاذ العقوبات اللازمة بناء على تقارير الرقابة الداخلية لمنع تكرار الأخطاء.	3.63	0.84	متوسط	3
7	العلاقات الشخصية ليس لها تأثير في أعمال الرقابة الداخلية.	3.53	0.89	متوسط	4
10	تتحقق الرقابة الداخلية من توزيع المهام والمسؤوليات على الموظفين وتحديد السلطة الممنوحة لكل موظف	3.52	0.93	متوسط	5
9	تعمل الرقابة الداخلية على ضبط السلوك الوظيفي للعاملين	3.44	0.87	متوسط	6
6	يتمتع العاملون في الرقابة الداخلية بالخبرة العالية	3.41	0.84	متوسط	7

8	متوسط	0.93	03.4	تقوم الرقابة الداخلية بالتحقق من فاعلية تنفيذ الخطط والسياسات العامة بشكل سليم	2
9	متوسط	0.91	3.27	تعمل الرقابة الداخلية على الحد من تكاليف المصروفات .	3
10	متوسط	0.86	3.24	تعمل الرقابة الداخلية على حماية الموارد من سوء الاستخدام	4
	متوسط		03.5	مجال القدرة على منع وقوع الأخطاء	

يلاحظ من الجدول (5) أن مستوى مجال القدرة على منع وقوع الأخطاء كان متوسطاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.50)، وجاء مستوى فقرات المجال بين متوسط ومرتفع، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.80 – 3.24)، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة (5) وهي "تقوم دائرة الرقابة الداخلية بالتأكد من توثيق العمليات المالية والمحاسبية " بمتوسط حسابي (3.80)، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (4) وهي "تعمل الرقابة الداخلية على حماية الموارد من سوء الاستخدام " بمتوسط حسابي (3.24).

تشير النتيجة إلى أن مجال القدرة على منع الوقوع الأخطاء بلغ (3.50) وكانت الفقرة رقم (5) "تقوم دائرة الرقابة الداخلية بالتأكد من توثيق العمليات المالية والمحاسبية" وذلك لسهولة الإطلاع على العمليات الإلكترونية، والتركيز على الأمور المالية المحاسبية النقدية، و أقل مرتبة الفقرة رقم (4) وهي "تعمل الرقابة الداخلية على حماية الموارد من سوء الاستخدام بسبب صعوبة الإطلاع المباشر للرقابة الداخلية على حماية الموارد بشكل مباشر من حيث الاستخدام.

ثانياً: مجال القدرة على اكتشاف الأخطاء

تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لمجال القدرة على اكتشاف الأخطاء والجدول (6) يبين ذلك.

جدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال القدرة على اكتشاف الأخطاء مرتبة تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مدى التطبيق	الرتبة
5	تقوم الرقابة الداخلية بالإطلاع على البيانات المالية واللوازم والوثائق اللازمة لتحقيق من سلامتها.	3.69	0.81	مرتفع	1
7	تركز الرقابة الداخلية على الحد من مخاطر الأخطاء في العمل الإداري	3.62	0.84	متوسط	2
3	تقوم الرقابة الداخلية بإعداد التقارير الخاصة بعمل الدائرة لكشف المخالفات والتجاوزات	3.58	0.85	متوسط	3
4	تقوم الرقابة الداخلية على متابعة دوام الموظفين في كافة المواقع من خلال الزيارات المفاجئة.	3.55	0.87	متوسط	4
6	تقوم الرقابة الداخلية بعمل جولات ميدانية مبرمجة على كافة مواقع العمل للإطلاع على سير العمل والتحقق من سلامة الإجراءات المتبعة.	3.53	0.87	متوسط	5
1	الرقابة الداخلية لديها القدرة على اكتشاف الأخطاء وبالوقت المناسب.	3.31	0.92	متوسط	6
2	تحدد الرقابة الداخلية أوجه القصور والخلل في التشريعات الناظمة للعمل	3.29	0.87	متوسط	7
	مجال القدرة على اكتشاف الأخطاء	3.51		متوسط	

يلاحظ من الجدول (6) أن مستوى مجال القدرة على اكتشاف الأخطاء كان متوسطاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.51)، وجاء مستوى فقرات المجال بين متوسط ومرتفع، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.69-3.29) ، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة (5) وهي " تقوم الرقابة الداخلية بالإطلاع على البيانات المالية واللوازم والوثائق اللازمة لتحقيق من سلامتها." بمتوسط حسابي (3.69)، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (2) وهي "تحدد الرقابة الداخلية أوجه القصور والخلل في التشريعات الناظمة للعمل" بمتوسط حسابي (3.29).

وتشير النتيجة إلى أن مجال القدرة على اكتشاف الأخطاء جاء في الرتبة الأولى الفقرة رقم (5) وهي تقوم الرقابة الداخلية بالإطلاع على البيانات المالية واللوازم والوثائق اللازمة لتحقيقها بسبب التركيز على العمليات المالية والتحقق من اكتشافها للأخطاء والتركيز على الأمور المالية وقل مرتبة فقرة رقم (2) وهي "تحدد الرقابة الداخلية أوجه القصور والخلل في التشريعات الناظمة للعمل" بسبب التعليمات والأنظمة والسياسات في العمل موجودة داخل المستشفى ويحق لأي موظف الإطلاع عليها.

ثالثاً: مجال القدرة على تصحيح الأخطاء

تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية ، لمجال القدرة على تصحيح الأخطاء والجدول (7) يبين ذلك.

جدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال القدرة على تصحيح الأخطاء مرتبة تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مدى التطبيق	الرتبة
11	لدى الرقابة الداخلية المعرفة التامة في كشوفات الإدخال والإخراج للمستلزمات والمستهلكات في المستشفيات.	3.95	0.87	مرتفع	1
5	تتم عملية الجرد والمعاينة والتفتيش على الصيدلية والمحاسبة واللوازم.	3.92	0.82	مرتفع	2
12	تتحقق الرقابة الداخلية من صحة البيانات المحاسبية ومطابقتها ومدى إمكانيات الاعتماد عليها	3.92	0.88	مرتفع	2
10	لدى الرقابة الداخلية المعرفة التامة بأعمال الصيدلة واللوازم والمحاسبة.	3.88	0.93	مرتفع	4
7	تقوم الرقابة الداخلية بالتأكد من سلامة الإجراءات المتبعة في حفظ الأدوية وطريقة صرفها	3.84	0.93	مرتفع	5
9	تقوم الرقابة الداخلية بالتأكد من إن الأهداف المحددة في المستشفيات قد تم إنجازها وفق الخطط والسياسات المرسومة.	3.73	0.96	مرتفع	6
8	لدى الرقابة الداخلية القدرة على إجراءات التصحيح في العمل .	3.71	0.90	مرتفع	7

8	متوسط	0.87	3.66	تعمل الرقابة الداخلية على متابعة عمليات التصحيح للأخطاء الواردة بالتقارير الرقابية.	4
9	متوسط	0.92	3.53	تعمل الرقابة الداخلية على توفير المعلومات الدقيقة للإدارة العليا عن طبيعة العمليات الإدارية التي تتم داخل المنظمة	6
10	متوسط	0.90	03.4	تعمل الرقابة الداخلية على رفع كفاءة العمليات الإنتاجية من خلال تصحيح مسارات العمل وتوجيهها إلى الطريق الصحيح.	3
11	متوسط	0.90	3.38	تتخذ الرقابة الداخلية إجراءات لضبط العمل والتوجيه إلى الطريق الصحيح.	1
12	متوسط	0.93	3.35	يتم مراجعة الرقابة الداخلية للأخطاء السابقة المتكررة ومعالجتها.	2
	مرتفع		3.69	القدرة على تصحيح الأخطاء	

نلاحظ من الجدول (7) أن مستوى مجال القدرة على تصحيح الأخطاء كان مرتفع، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.69)، وجاء مستوى فقرات المجال بين متوسط ومرتفع، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.95 - 3.35)، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة (11) وهي "لدى الرقابة الداخلية المعرفة التامة في كشوفات الإدخال والإخراج للمستلزمات والمستهلكات في المستشفيات". بمتوسط حسابي (3.95)، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (2) وهي "يتم مراجعة الرقابة الداخلية للأخطاء السابقة المتكررة ومعالجتها". بمتوسط حسابي (3.35).

جاء في المرتبة الأولى القدرة على تصحيح الأخطاء وكانت الفقرة رقم (11) المرتبة الأولى وهي " لدى الرقابة الداخلية المعرفة التامة في كشوفات الإدخال والإخراج للمستلزمات والمستهلكات في المستشفيات" يعود لسهولة المراقبة على الكشوفات والإدخالات وكذلك التركيز على الأمور المالية، وكانت في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (2) وهي "يتم مراجعة الرقابة الداخلية للأخطاء السابقة المتكررة ومعالجتها"، ويعزى السبب لعدم المتابعة من الرقابة الداخلية.

3-4 اختبار الفرضيات

الفرضية الرئيسية الأولى: لدى الرقابة الداخلية دور مهم ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (≥ 0.05) في منع ارتكاب واكتشاف وتصحيح الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال. α) جدول (8) نتائج اختبار (t) للعينة الواحدة لاختبار فرضية الدراسة المرتبطة بدور الرقابة الداخلية في منع وكشف وتصحيح الأخطاء في مستشفيات إقليم الشمال

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية
دور الرقابة الداخلية في (منع ارتكاب واكتشاف وتصحيح الأخطاء)	3.57	0.61	17.36	353	0.000	قبول

تشير قيمة (t) المحسوبة والبالغة (17.36) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة لدور الرقابة الداخلية في منع واكتشاف وتصحيح الأخطاء في مستشفيات إقليم الشمال والبالغ (3.57) وبين القيمة المرجعية (3) والتي تمثل المتوسط الحسابي الافتراضي للمقياس المستخدم وذلك لان قيمة مستوى الدلالة البالغ (0.000) والمرافق لاختبار (t)

كان اقل من 0.05 بحيث إن هذه الفروق كانت لصالح المتوسط الأكبر وهو المتوسط الحسابي لتقديرات أفراد عينة الدراسة والذي يدل على أن أفراد عينة الدراسة يرون أن هنالك دورا مهما للرقابة الداخلية في منع ارتكاب واكتشاف وتصحيح الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال.

وبهذه النتيجة يتم رفض فرضية الدراسة الصفرية والتي تشير إلى انه لا يوجد دور للرقابة الداخلية منع وكشف وتصحيح الأخطاء في مستشفيات إقليم الشمال وبالتالي يتم قبول فرضية الدراسة.

الفرضية الفرعية الأولى: لدى الرقابة الداخلية دور مهم ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq$) في منع ارتكاب الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال.

لاختبار هذه الفرضية فقد استخدم اختبار (t) للعينة الواحدة حيث يوضح الجدول التالي نتائج اختبار هذه الفرضية.

جدول (9) نتائج اختبار t للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الفرعية الأولى

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية
دور الرقابة الداخلية في منع ارتكاب الأخطاء	3.50	0.61	15.22	353	0.000	قبول

تشير قيمة (t) المحسوبة والبالغة (15.22) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة لدور الرقابة الداخلية في القدرة على منع وقوع الأخطاء والبالغ (3.50) وبين القيمة المرجعية (3) والتي تمثل المتوسط الحسابي الافتراضي للمقياس المستخدم وذلك لان قيمة مستوى الدلالة البالغ (0.000) والمرافق لاختبار (t) كان أقل من 0.05

بحيث إن هذه الفروق كانت لصالح المتوسط الأكبر وهو المتوسط الحسابي لتقديرات أفراد عينة الدراسة والذي يدل على أن أفراد عينة الدراسة يرون أن هنالك دوراً مهماً للرقابة الداخلية في منع (ارتكاب) الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال.

وبهذه النتيجة يتم رفض فرضية الدراسة الصفرية والتي تشير إلى انه لا يوجد دور للرقابة الداخلية في القدرة على منع وقوع الأخطاء في مستشفيات إقليم الشمال أي يتم قبول فرضية الدراسة البديلة.

الفرضية الفرعية الثانية: لدى الرقابة الداخلية دور مهم ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في اكتشاف الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال.

لاختبار هذه الفرضية فقد استخدم اختبار (t) للعينة الواحدة حيث يوضح الجدول التالي نتائج اختبار هذه الفرضية.

جدول (10) نتائج اختبار t للعينة الواحدة لاختبار فرضية الدراسة الفرعية الثانية

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية
دور الرقابة الداخلية في اكتشاف الأخطاء	3.51	0.66	14.47	353	0.000	قبول

تشير قيمة (t) المحسوبة والبالغة (14.47) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة لدور الرقابة الداخلية في القدرة على اكتشاف الأخطاء والبالغ (3.51) وبين القيمة المرجعية (3) والتي تمثل المتوسط الحسابي الافتراضي للمقياس المستخدم وذلك لان قيمة مستوى الدلالة البالغ (0.000) والمرافق لاختبار (t)

كان اقل من 0.05 بحيث أن هذه الفروق كانت لصالح المتوسط الأكبر وهو المتوسط الحسابي لتقديرات أفراد عينة الدراسة والذي يدل على أن أفراد عينة الدراسة يرون أن هنالك دوراً مهماً للرقابة الداخلية في (اكتشاف) الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال.

وبهذه النتيجة يتم رفض فرضية الدراسة الصفرية والتي تشير إلى انه لا يوجد دور للرقابة الداخلية في القدرة على اكتشاف الأخطاء في مستشفيات إقليم الشمال أي يتم قبول فرضية الدراسة البديلة.

الفرضية الفرعية الثالثة: لدى الرقابة الداخلية دور مهم ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (≥ 0.05) في تصحيح الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال.

لاختبار هذه الفرضية فقد استخدم اختبار (t) للعينة الواحدة حيث يوضح الجدول التالي نتائج اختبار هذه الفرضية

جدول (11) نتائج اختبار t للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية
دور الرقابة الداخلية في تصحيح الأخطاء	3.69	0.69	18.75	353	0.000	قبول

تشير قيمة (t) المحسوبة والبالغة (18.75) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة لدور الرقابة الداخلية في القدرة على تصحيح الأخطاء والبالغ (3.69) وبين القيمة المرجعية (3) والتي تمثل المتوسط الحسابي الافتراضي للمقياس المستخدم وذلك لان قيمة مستوى الدلالة البالغ (0.000) والمرافق لاختبار (t)

كان اقل من 0.05 بحيث أن هذه الفروق كانت لصالح المتوسط الأكبر وهو المتوسط الحسابي لتقديرات أفراد عينة الدراسة والذي يدل على أن أفراد عينة الدراسة يرون أن هنالك دوراً مهماً للرقابة الداخلية في (تصحيح) الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال.

وبهذه النتيجة يتم رفض فرضية الدراسة الصفرية والتي تشير إلى انه لا يوجد دور للرقابة الداخلية في القدرة على تصحيح الأخطاء في مستشفيات إقليم الشمال أي يتم قبول فرضية الدراسة البديلة.

الفرضية الرئيسية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لدور الرقابة الداخلية في منع ارتكاب واكتشاف وتصحيح الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال تعزى للمتغيرات الديمغرافية.

ويتفرع من هذه الفرضية أربع فرضيات فرعية سيتم اختبارها على النحو الآتي:

الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لدور الرقابة الداخلية في منع ارتكاب واكتشاف وتصحيح الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال تعزى للمستشفى.

لاختبار هذه الفرضية فقد استخدم تحليل التباين الأحادي وتوضح الجداول التالية نتائج هذا التحليل.

الجدول (12) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات دور الرقابة الداخلية في منع وكشف

وتصحيح الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال تبعاً لمتغير المستشفى

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	المستشفى	المجال
0.57	3.54	71	مستشفى الأميرة بسمة التعليمي	القدرة على منع وقوع الأخطاء
0.50	3.26	25	مستشفى الأميرة رحمة	
0.57	3.57	20	مستشفى الأميرة بديعة	
0.51	3.48	29	مستشفى المفروق الحكومي	
0.44	3.56	26	الولادة والأطفال / المفروق	
0.88	3.43	29	مستشفى الإيمان الحكومي عجلون	
0.41	3.56	41	مستشفى جرش الحكومي	
0.83	3.05	35	مستشفى الرمثا الحكومي	
0.47	3.86	21	الأميرة راية	
0.29	3.54	27	مستشفى اليرموك	
0.85	3.69	17	مستشفى معاذ بن جبل	

0.50	3.74	13	مستشفى أبو عبيدة	
0.66	3.44	71	مستشفى الأميرة بسمة التعليمي	القدرة على اكتشاف الأخطاء
0.55	3.44	25	مستشفى الأميرة رحمة	
0.40	3.57	20	مستشفى الأميرة بديعة	
0.57	3.60	29	مستشفى المفرق الحكومي	
0.44	3.70	26	الولادة والأطفال / المفرق	
0.86	3.39	29	مستشفى الإيمان الحكومي عجلون	
0.38	3.53	41	مستشفى جرش الحكومي	
0.96	3.03	35	مستشفى الرمثا الحكومي	
0.49	4.04	21	الأميرة راية	
0.35	3.54	27	مستشفى اليرموك	
0.90	3.65	17	مستشفى معاذ بن جبل	
0.59	3.66	13	مستشفى أبو عبيدة	
0.69	3.67	71	مستشفى الأميرة بسمة التعليمي	
0.42	3.56	25	مستشفى الأميرة رحمة	
0.42	3.72	20	مستشفى الأميرة بديعة	
0.52	3.76	29	مستشفى المفرق الحكومي	

0.47	3.88	26	الولادة والأطفال / المفرق	
0.86	3.60	29	مستشفى الإيمان الحكومي عجلون	
0.51	3.77	41	مستشفى جرش الحكومي	
1.05	3.08	35	مستشفى الرمثا الحكومي	
0.43	4.19	21	الأميرة راية	
0.40	3.72	27	مستشفى اليرموك	
0.95	3.79	17	مستشفى معاذ بن جبل	
0.48	4.01	13	مستشفى أبو عبيدة	
0.60	3.55	71	مستشفى الأميرة بسمة التعليمي	الكلية لدور الرقابة الداخلية
0.43	3.42	25	مستشفى الأميرة رحمة	
0.42	3.62	20	مستشفى الأميرة بدبعة	
0.48	3.61	29	مستشفى المفرق الحكومي	
0.41	3.71	26	الولادة والأطفال / المفرق	
0.82	3.48	29	مستشفى الإيمان الحكومي عجلون	
0.39	3.62	41	مستشفى جرش الحكومي	
0.87	3.06	35	مستشفى الرمثا الحكومي	

0.44	4.03	21	الأميرة راية
0.28	3.60	27	مستشفى اليرموك
0.88	3.71	17	مستشفى معاذ بن جبل
0.51	3.80	13	مستشفى أبو عبيدة

يلاحظ من الجدول (12) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات مجالات دور الرقابة الداخلية في منع وكشف وتصحيح الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال تبعاً لمتغير المستشفى، ولتحديد فيما إذا كانت الفروق بين المتوسطات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) تم تطبيق تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA)، والجدول (13) يبين ذلك:

جدول (13) نتائج تحليل التباين الأحادي لمتوسطات مجالات دور الرقابة الداخلية في منع وكشف وتصحيح الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال تبعاً لمتغير المستشفى

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
مجال القدرة على منع وقوع الأخطاء	بين المجموعات	13.32	11	1.21	3.46	0.000
	داخل المجموعات	119.73	342	0.35		
	الكلية لدور الرقابة الداخلية	133.05	353			
مجال القدرة على اكتشاف الأخطاء	بين المجموعات	16.63	11	1.51	3.75	0.000
	داخل المجموعات	137.92	342	0.40		
	الكلية لدور الرقابة الداخلية	154.55	353			
مجال القدرة على تصحيح الأخطاء	بين المجموعات	21.82	11	1.98	4.60	0.000
	داخل المجموعات	147.40	342	0.43		
	الكلية لدور الرقابة الداخلية	169.22	353			
الكلية لدور الرقابة الداخلية	بين المجموعات	16.40	11	1.49	4.39	0.000
	داخل المجموعات	116.10	342	0.34		
	الكلية لدور الرقابة الداخلية	132.50	353			

تشير النتائج في الجدول (13) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين متوسطات الدرجة الكلي لدور الرقابة الداخلية لمجالات دور الرقابة الداخلية في منع وكشف وتصحيح الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال تبعاً لمتغير المستشفى، وذلك استناداً إلى قيمة ف المحسوبة إذ بلغت (4.39) ، ومستوى دلالة (0.000) حيث تعد هذه القيمة دالة إحصائياً لان مستوى الدلالة المحسوبة كان أقل من 0.05، كذلك بلغت قيمة ف المحسوبة (3.46) بمستوى دلالة (0.000) لمجال القدرة على منع وقوع الأخطاء و(3.75) بمستوى دلالة (0.000) لمجال القدرة على اكتشاف الأخطاء و(4.60) بمستوى دلالة (0.000) لمجال القدرة على تصحيح الأخطاء حيث تشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لان قيم مستوى الدلالة المحسوبة كانت أقل من 0.05.

تشير النتائج إلى أن دور الرقابة الداخلية الكلي في منع وكشف وتصحيح الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية بمستشفيات إقليم الشمال تبعاً لمتغير المستشفى بأن مستشفى الأميرة راية أكبر دور في الرقابة الداخلية واصل دور مستشفى الرمثا الحكومي.

ولتحديد المستشفيات التي قد يختلف فيها دور الرقابة الداخلية في هذه المجالات فقد استخدم اختبار شيفية للمقارنات البعدية ويوضح الجدول التالي نتائج هذا الاختبار.

جدول (14) نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية لتحديد المستشفيات في إقليم الشمال التي قد يختلف فيها دور الرقابة الداخلية في مجال القدرة على منع وقوع الأخطاء

المتوسط الحسابي	المستشفى	الأميرة رحمة	الأميرة بديعة	المفرق الحكومي	الولادة والأطفال / المفرق	الإيمان الحكومي عجلون	جرش الحكومي	الرمثا الحكومي	الأميرة راية	اليرموك	معاذ بن جبل	أبو عبيدة
3.54	الأميرة بسمة التعليمي											
3.26	الأميرة رحمة											

											الأميرة بديعة	3.57
											المفرق الحكومي	3.48
											الولادة والأطفال / المفرق	3.56
											الإيمان الحكومي عجلون	3.43
											جرش الحكومي	3.56

			(0.012)*								الرمثا الحكومي	3.05
											الأميرة راية	3.86
											اليرموك	3.54
											معاذ بن جبل	3.69
											أبو عبيدة	3.74

* فرق المتوسطين دال إحصائياً بمستوى الدلالة بين القوسين

يبين الجدول أن الفروق في دور الرقابة الداخلية في مجال القدرة على منع وقوع الأخطاء قد انحصرت بين مستشفى الرمثا الحكومي ومستشفى الأميرة راية بحيث إن دلالة الفرق بين المستشفين كانت لصالح مستشفى الأميرة راية التي بلغ متوسط تقدير أفراد عينة الدراسة لدور الرقابة في مجال القدرة على منع وقوع الأخطاء (3.86) وهو أكبر من متوسط دور الرقابة في هذا المجال في مستشفى الرمثا الحكومي (3.05) وقد بلغت قيمة الدلالة الإحصائية لفرق المتوسطين (0.012) أما بالنسبة للفروق بين المستشفيات الأخرى فلم تكن دالة من الناحية الإحصائية.

تشير النتيجة إلى أن دور الرقابة الداخلية في منع الأخطاء تبعاً لمتغير المستشفى كان في مستشفى الأميرة راية أكبر من مستشفى الرمثة الحكومي.

جدول (15) نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية لتحديد المستشفيات في إقليم الشمال التي قد يختلف فيها دور الرقابة الداخلية في مجال القدرة على اكتشاف الأخطاء

المتوسط الحسابي	المستشفى	الأميرة رحمة	الأميرة بديعة	المفرق الحكومي	الولادة والأطفال / المفرق	الإيمان الحكومي عجلون	جرش الحكومي	الرمثة الحكومي	الأميرة راية	اليرموك	معاذ بن جبل	أبو عبيدة
3.44	مستشفى الأميرة بسمة التعليمي											

											مستشفى الأميرة رحمة	3.44
											مستشفى الأميرة بديعة	3.57
											مستشفى المفرق الحكومي	3.60
											الولادة والأطفال / المفرق	3.70

											مستشفى الإيمان الحكومي عجلون	3.39
											مستشفى جرش الحكومي	3.53
			(0.001)*								مستشفى الرمثا الحكومي	3.03
											الأميرة راية	4.04

											مستشفى اليرموك	3.54
											مستشفى معاذ بن جبل	3.65
											مستشفى أبو عبيدة	3.66

* فرق المتوسطين دال إحصائياً بمستوى الدلالة بين القوسين

يبين الجدول أن الفروق في دور الرقابة الداخلية في مجال القدرة على اكتشاف الأخطاء قد انحصرت بين مستشفى الرمثة الحكومي ومستشفى الأميرة راية بحيث إن دلالة الفرق بين المستشفين كانت لصالح مستشفى الأميرة راية التي بلغ متوسط تقدير أفراد عينة الدراسة لدور الرقابة في مجال القدرة على اكتشاف الأخطاء (4.04) وهو أكبر من متوسط دور الرقابة في هذا المجال في مستشفى الرمثة الحكومي (3.03) وقد بلغت قيمة الدلالة الإحصائية لفرق المتوسطين (0.001)، أما بالنسبة للفروق بين المستشفيات الأخرى فلم تكن دالة من الناحية الإحصائية.

تشير النتائج إلى أن دور الرقابة الداخلية في اكتشاف الأخطاء تبعاً لمتغير المستشفى كان في مستشفى الأميرة راية أكبر من مستشفى الرمثة الحكومي.

جدول (16) نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية لتحديد المستشفيات في إقليم الشمال التي قد يختلف فيها دور الرقابة الداخلية في مجال القدرة على تصحيح الأخطاء

المتوسط الحسابي	المستشفى	الأميرة رحمة	الأميرة بديعة	المفرق الحكومي	الولادة والأطفال / المفرق	الإيمان الحكومي عجلون	جرش الحكومي	الرمثة الحكومي	الأميرة راية	اليرموك	معاذ بن جبل	أبو عبيدة
3.67	مستشفى الأميرة بسمة التعليمي											

											مستشفى الأميرة رحمة	3.56
											مستشفى الأميرة بديعة	3.72
											مستشفى المفرق الحكومي	3.76

											الولادة والأطفال / المفرق	3.88
											مستشفى الإيمان الحكومي عجلون	3.60
											مستشفى جرش الحكومي	3.77
					(0.038)*		(0.027)*				مستشفى الرمثا الحكومي	3.08

											الأميرة راية	4.19
											مستشفى اليرموك	3.72
											مستشفى معاذ بن جبل	3.79
											مستشفى أبو عبدة	4.01

* فرق المتوسطين دال إحصائياً بمستوى الدلالة بين القوسين

يبين الجدول أن الفروق في دور الرقابة الداخلية في مجال القدرة على تصحيح الأخطاء قد انحصرت بين مستشفى الرمثة الحكومي ومستشفى الولادة والأطفال في المرفق بحيث إن دلالة الفرق بين المستشفين كانت لصالح مستشفى الولادة والأطفال في المرفق التي بلغ متوسط تقدير أفراد عينة الدراسة لدور الرقابة في مجال القدرة على تصحيح الأخطاء (3.88) وهو أكبر من متوسط دور الرقابة في هذا المجال في مستشفى الرمثة الحكومي (3.08) وقد بلغت قيمة الدلالة الإحصائية لفرق المتوسطين (0.027).

كما يبين الجدول ظهور فروق في دور الرقابة الداخلية في مجال القدرة على تصحيح الأخطاء بين مستشفى الرمثة الحكومي جرش الحكومي بحيث إن دلالة الفرق بين المستشفين كانت لصالح مستشفى جرش الحكومي التي بلغ متوسط تقدير أفراد عينة الدراسة لدور الرقابة في مجال القدرة على تصحيح الأخطاء (3.77) وهو أكبر من متوسط دور الرقابة في هذا المجال في مستشفى الرمثة الحكومي (3.08) وقد بلغت قيمة الدلالة الإحصائية لفرق المتوسطين (0.038).

تشير الدراسة إلى أن دور الرقابة الداخلية في مجال القدرة على تصحيح الأخطاء تبعاً لمتغير المستشفى أن الرقابة الداخلية في مستشفى الأميرة راية أكبر من مستشفى الرمثة الحكومي.

وتشير النتائج أن دور الرقابة الداخلية في تصحيح الأخطاء في مستشفى جرش الحكومي أكبر من الرمثا الحكومي تبعاً للمتغيرات الإحصائية.

أما بالنسبة للفروق بين المستشفيات الأخرى فلم تكن دالة من الناحية الإحصائية.

جدول (17) نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية لتحديد المستشفيات في إقليم الشمال التي قد يختلف فيها دور الرقابة الداخلية الكلي في القدرة على (منع وقوع واكتشاف وتصحيح) الأخطاء

المتوسط الحسابي	المستشفى	الأميرة رحمة	الأميرة بديعة	المفرق الحكومي	الولادة والأطفال / المفرق	الإيمان الحكومي عجلون	جرش الحكومي	الرمثا الحكومي	الأميرة راية	اليرموك	معاذ بن جبل	أبو عبيدة
3.55	مستشفى الأميرة بسمة التعليمي											

											مستشفى الأميرة رحمة	3.42
											مستشفى الأميرة بديعة	3.62
											مستشفى المفرق الحكومي	3.61
											الولادة والأطفال / المفرق	3.71

											مستشفى الإيمان الحكومي عجلون	3.48
											مستشفى جرش الحكومي	3.62
			(0.000)*								مستشفى الرمثا الحكومي	3.06
											الأميرة راية	4.03

											مستشفى اليرموك	3.60
											مستشفى معاذ بن جبل	3.71
											مستشفى أبو عبيدة	3.80

* فرق المتوسطين دال إحصائياً بمستوى الدلالة بين القوسين

بين الجدول أن الفروق في دور الرقابة الداخلية الكلي في القدرة على (منع وقوع واكتشاف وتصحيح) الأخطاء قد انحصرت بين مستشفى الرمtha الحكومي ومستشفى الأميرة راية بحيث أن دلالة الفرق بين المستشفين كانت لصالح مستشفى الأميرة راية التي بلغ متوسط تقدير أفراد عينة الدراسة في دور الرقابة الداخلية الكلي في القدرة على (منع وقوع واكتشاف وتصحيح) الأخطاء (4.03) وهو أكبر من متوسط دور الرقابة الداخلية الكلي في القدرة على (منع وقوع واكتشاف وتصحيح) الأخطاء في مستشفى الرمtha الحكومي (3.06) وقد بلغت قيمة الدلالة الإحصائية لفرق المتوسطين (0.000).

أما بالنسبة للفروق بين المستشفيات الأخرى فلم تكن دالة من الناحية الإحصائية.

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لدور الرقابة الداخلية في منع ارتكاب واكتشاف وتصحيح الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال تعزى لمتغير القسم

لاختبار هذه الفرضية فقد استخدم تحليل التباين الأحادي وتوضح الجداول التالية نتائج هذا التحليل.

الجدول (18) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات دور الرقابة الداخلية في منع وكشف وتصحيح الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال تبعاً لمتغير القسم

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	القسم	المجال
0.66	3.52	172	الصيدلة	مجال القدرة على منع وقوع الأخطاء
0.52	3.46	143	المحاسبة	
0.74	3.53	39	اللوازم	
0.72	3.54	172	الصيدلة	مجال القدرة على اكتشاف الأخطاء
0.56	3.49	143	المحاسبة	
0.77	3.41	39	اللوازم	
0.70	3.73	172	الصيدلة	مجال القدرة على تصحيح الأخطاء
0.62	3.68	143	المحاسبة	
0.86	3.53	39	اللوازم	

	3.60	172	الصيدلة	الكلية لدور الرقابة الداخلية
	3.55	143	المحاسبة	
	3.49	39	اللوازم	

يلاحظ من الجدول (18) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات مجالات دور الرقابة الداخلية في منع وكشف وتصحيح الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال تبعاً لمتغير القسم. وتشير الدراسة إلى أن دور الرقابة الداخلية في جميع المجالات تبعاً لمتغير القسم في منع وكشف وتصحيح الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال كان في قسم الصيدلة. ولتحديد فيما إذا كانت الفروق بين المتوسطات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) تم تطبيق تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA)، والجدول (19) يبين ذلك:

جدول (19) نتائج تحليل التباين الأحادي لمتوسطات مجالات دور الرقابة الداخلية في منع وكشف وتصحيح الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال تبعاً لمتغير القسم

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
مجال القدرة على منع وقوع الأخطاء	بين المجموعات	0.28	2	0.14	0.37	0.691
	داخل المجموعات	132.77	351	0.38		
	الكلي لدور الرقابة الداخلية	133.05	353			
مجال القدرة على اكتشاف الأخطاء	بين المجموعات	0.63	2	0.31	0.71	0.491
	داخل المجموعات	153.93	351	0.44		
	الكلي لدور الرقابة الداخلية	154.55	353			
مجال القدرة على تصحيح الأخطاء	بين المجموعات	1.31	2	0.66	1.37	0.255
	داخل المجموعات	167.91	351	0.48		
	الكلي لدور الرقابة الداخلية	169.22	353			

0.536	0.62	0.23	2	0.47	بين المجموعات	الكلي لدور الرقابة الداخلية
		0.38	351	132.03	داخل المجموعات	
			353	132.50	الكلي لدور الرقابة الداخلية	

تشير النتائج في الجدول (19) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين متوسطات الدرجة الكلي لدور الرقابة الداخلية لمجالات دور الرقابة الداخلية في منع وكشف وتصحيح الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال تبعاً لمتغير القسم، وذلك استناداً إلى قيمة ف المحسوبة إذ بلغت (0.62)، وبمستوى دلالة (0.536) حيث تعد هذه القيمة غير دالة إحصائياً لان مستوى الدلالة المحسوبة كان أكبر من 0.05 ، كذلك بلغت قيمة ف المحسوبة (0.37) بمستوى دلالة (0.691) لمجال القدرة على منع وقوع الأخطاء و(0.71) بمستوى دلالة (0.491) لمجال القدرة على اكتشاف الأخطاء و(1.37) بمستوى دلالة (0.255) لمجال القدرة على تصحيح الأخطاء حيث تشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لان قيم مستوى الدلالة المحسوبة كانت أكبر من 0.05 تشير النتائج إلى أن دور الرقابة الداخلية تبعاً لمتغير القسم في منع واكتشاف والأخطاء أظهرت النتائج أكبر دور في مجال تصحيح الأخطاء.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لدور الرقابة الداخلية في منع ارتكاب واكتشاف وتصحيح الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال تعزى لمتغير المؤهل العلمي

لاختبار هذه الفرضية فقد استخدم تحليل التباين الأحادي وتوضح الجداول التالية نتائج هذا التحليل.

الجدول (20) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات دور الرقابة الداخلية في منع وكشف وتصحيح الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال تبعاً لمتغير المؤهل العلمي

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	المؤهل العلمي	المجال
0.57	3.50	203	دبلوم متوسط فما دون	مجال القدرة على منع وقوع الأخطاء
0.69	3.51	130	بكالوريوس	
0.55	3.46	21	دراسات عليا	
0.62	3.51	203	دبلوم متوسط فما دون	مجال القدرة على اكتشاف الأخطاء
0.73	3.53	130	بكالوريوس	
0.65	3.41	21	دراسات عليا	
0.62	3.71	203	دبلوم متوسط فما دون	مجال القدرة على تصحيح الأخطاء
0.78	3.67	130	بكالوريوس	
0.82	3.64	21	دراسات عليا	
	3.57	203	دبلوم متوسط فما دون	الكلي لدور الرقابة الداخلية
	3.57	130	بكالوريوس	
	3.50	21	دراسات عليا	

يلاحظ من الجدول (20) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات مجالات دور الرقابة الداخلية في منع وكشف وتصحيح الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

تشير النتائج إلى أن دور الرقابة الداخلية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي أن مؤهل البكالوريوس والدبلوم فما دون أكبر من مؤهل الدراسات العليا.

ولتحديد فيما إذا كانت الفروق بين المتوسطات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة

($\alpha \leq 0.05$) تم تطبيق تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA)، والجدول (21) يبين ذلك:

جدول (21) نتائج تحليل التباين الأحادي لمتوسطات مجالات دور الرقابة الداخلية في منع وكشف وتصحيح الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال تبعاً لمتغير المؤهل العلمي

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
مجال القدرة على منع وقوع الأخطاء	بين المجموعات	0.05	2	0.02	0.06	0.942
	داخل المجموعات	133.00	351	0.38		
	الكلي لدور الرقابة الداخلية	133.05	353			
مجال القدرة على اكتشاف الأخطاء	بين المجموعات	0.27	2	0.14	0.31	0.735
	داخل المجموعات	154.28	351	0.44		
	الكلي لدور الرقابة الداخلية	154.55	353			

0.863	0.15	0.07	2	0.14	بين المجموعات	مجال القدرة على تصحيح الأخطاء
		0.48	351	169.08	داخل المجموعات	
			353	169.22	الكلي لدور الرقابة الداخلية	
0.886	0.12	0.05	2	0.09	بين المجموعات	الكلي لدور الرقابة الداخلية
		0.38	351	132.41	داخل المجموعات	
			353	132.50	الكلي لدور الرقابة الداخلية	

تشير النتائج في الجدول (21) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين متوسطات الدرجة الكلي لدور الرقابة الداخلية لمجالات دور الرقابة الداخلية في منع وكشف وتصحيح الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال تبعاً لمتغير المؤهل العلمي ، وذلك استناداً إلى قيمة ف المحسوبة إذ بلغت (0.12)، ومستوى دلالة (0.886) حيث تعد هذه القيمة غير دالة إحصائياً لان مستوى الدلالة المحسوبة كان أكبر من 0.05 ، كذلك بلغت قيمة ف المحسوبة (0.06) بمستوى دلالة (0.942) لمجال القدرة على منع وقوع الأخطاء و(0.31) بمستوى دلالة (0.735) لمجال القدرة على اكتشاف الأخطاء و(0.15) بمستوى دلالة (0.863) لمجال القدرة على تصحيح الأخطاء حيث تشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لان قيم مستوى الدلالة المحسوبة كانت أكبر من 0.05 .

الفرضية الفرعية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لدور الرقابة الداخلية في منع ارتكاب واكتشاف وتصحيح الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال تعزى لمتغير الخبرة العملية لاختبار هذه الفرضية فقد استخدم تحليل التباين الأحادي وتوضح الجداول التالية نتائج هذا التحليل.

الجدول (22) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات دور الرقابة الداخلية في منع ارتكاب وكشف وتصحيح الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال تبعاً لمتغير الخبرة العملية

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الخبرة العملية	المجال
0.60	3.63	55	أقل من خمس سنوات	مجال القدرة على منع وقوع الأخطاء
0.59	3.41	67	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	
0.60	3.51	101	من 10 إلى أقل من 15 سنة	
0.64	3.47	131	من 15 سنة فأكثر	
0.61	3.65	55	أقل من خمس سنوات	مجال القدرة على اكتشاف الأخطاء
0.70	3.49	67	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	
0.66	3.51	101	من 10 إلى أقل من 15 سنة	
0.66	3.46	131	من 15 سنة فأكثر	

0.62	3.78	55	أقل من خمس سنوات	مجال القدرة على تصحيح الأخطاء
0.64	3.71	67	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	
0.67	3.75	101	من 10 إلى أقل من 15 سنة	
0.75	3.59	131	من 15 سنة فأكثر	
	3.69	55	أقل من خمس سنوات	الكلبي لدور الرقابة الداخلية
	3.54	67	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	
	3.59	101	من 10 إلى أقل من 15 سنة	
	3.51	131	من 15 سنة فأكثر	

يلاحظ من الجدول (22) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات مجالات دور الرقابة الداخلية في منع وكشف وتصحيح الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال تبعاً لمتغير الخبرة العملية.

تشير النتائج إلى أن دور الرقابة الداخلية تبعاً لمتغير الخبرة دور أكبر عند الموظفين الذين تقل خبراتهم عن خمسة سنوات.

ولتحديد فيما إذا كانت الفروق بين المتوسطات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) تم تطبيق تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA)، والجدول (23) يبين ذلك:

جدول (23) نتائج تحليل التباين الأحادي لمتوسطات مجالات دور الرقابة الداخلية في منع وكشف وتصحيح الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال تبعاً لمتغير الخبرة العملية

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
مجال القدرة على منع وقوع الأخطاء	بين المجموعات	1.55	3	0.52	1.37	0.251
	داخل المجموعات	131.50	350	0.38		
	الكلي لدور الرقابة الداخلية	133.05	353			
مجال القدرة على اكتشاف الأخطاء	بين المجموعات	1.46	3	0.49	1.11	0.343
	داخل المجموعات	153.09	350	0.44		
	الكلي لدور الرقابة الداخلية	154.55	353			
مجال القدرة على تصحيح الأخطاء	بين المجموعات	2.13	3	0.71	1.49	0.217
	داخل المجموعات	167.09	350	0.48		
	الكلي لدور الرقابة الداخلية	169.22	353			

0.301	1.22	0.46	3	1.37	بين المجموعات	الكلي لدور الرقابة الداخلية
		0.37	350	131.13	داخل المجموعات	
			353	132.50	الكلي لدور الرقابة الداخلية	

تشير النتائج في الجدول (23) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين متوسطات الدرجة الكلي لدور الرقابة الداخلية لمجالات دور الرقابة الداخلية في منع وكشف وتصحيح الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال تبعاً لمتغير الخبرة العملية، وذلك استناداً إلى قيمة ف المحسوبة إذ بلغت (1.22)، وبمستوى دلالة (0.301) حيث تعد هذه القيمة غير دالة إحصائياً لأن مستوى الدلالة المحسوبة كان أكبر من 0.05 ، كذلك بلغت قيمة ف المحسوبة (1.37) بمستوى دلالة (0.251) لمجال القدرة على منع وقوع الأخطاء و(1.11) بمستوى دلالة (0.343) لمجال القدرة على اكتشاف الأخطاء و(1.49) بمستوى دلالة (0.217) لمجال القدرة على تصحيح الأخطاء حيث تشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لان قيم مستوى الدلالة المحسوبة كانت أكبر من 0.05 .

الفصل الخامس
مناقشة النتائج والتوصيات

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

1-5 المقدمة

يتضمن هذا لفصل عرضاً تحليلياً للنتائج التي توصلت لها الدراسة الحالية، حيث دور الرقابة الداخلية في منع، وكشف، وتصحيح الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال من وجهة نظر العاملين في أقسام الصيدلة والمحاسبة واللوازم.

2-5 تحليل ومناقشة نتائج الدراسة

مناقشة وصف أفراد عينة الدراسة من خلال المعلومات الشخصية.

أولاً: جهة العمل

تم اختيار 12 مستشفى في إقليم الشمال من وزارة الصحة الأردنية، وكان عدد العينة التي عليها الدراسة بلغت (354).

ثانياً: القسم

تم اختيار عينة الدراسة من قسم الصيدلة وبلغ العدد (172)، وقسم المحاسبة بلغ العدد (143)، وقسم اللوازم بلغ العدد (39).

ثالثاً: المؤهل العلمي

بلغ عدد العاملين من أفراد العينة حاصلين على مؤهل دراسات عليا (21)، كما بلغ عدد الحاصلين على مؤهل بكالوريوس (130)، كما بلغ عدد الحاصلين على مؤهل دبلوم متوسط فما دون (203).

رابعاً: الخبرة

بما يخص الخبرة بلغ عدد الحاصلين على خبرة عملية من 15 سنة فأكثر (131)، كما بلغ عدد الحاصلين على خبرة عملية من 10 إلى 15 سنة (101)، كما بلغ الحاصلين على خبرة عملية أقل من 5 سنوات (55). أشار الباحث إلى أن مجموع أعداد الصيادلة كان في المرتبة الأولى، وثم موظفي المحاسبة، وثم موظفي اللوازم ذلك بسبب أن الصيدلة والمحاسبة طبيعة العمل دوري وهو على مدار 24 ساعة، أما اللوازم فأن طبيعة العمل رسمية يومياً 8 ساعات عمل.

4-5 تساؤلات الدراسة

السؤال الأول: ما دور الرقابة الداخلية في منع حدوث الأخطاء؟

حيث أظهرت النتائج أن دور الرقابة الداخلية في منع وقوع الأخطاء كان بمستوى متوسط، إذ بلغ متوسط الحسابي (3.50) وكان مستوى فقرات المجال بين متوسط ومرتفع، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.24-3.80) حيث جاء في المرتبة الأولى الفقرة رقم (5) وهي "تقوم دائرة الرقابة الداخلية بالتأكد من توثيق العمليات المالية والمحاسبية" وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (4) وهي "تعمل الرقابة الداخلية على حماية الموارد من سوء الاستخدام" مما يدل على أن للرقابة الداخلية دور كبير في عملية منع حدوث الأخطاء في بيئة العمل الإداري في وزارة الصحة الأردنية.

وهذه النتيجة قد اتفقت مع النتائج في دراسة طريف (2010) حيث أظهرت النتائج أن مستوى فاعلية الرقابة الداخلية في الوزارة الأردنية كانت بمستوى مرتفع في مجال تصحيح الأخطاء.

وكما أظهرت دراسة شقور (2013) النتائج مستوى فاعلية الرقابة الداخلية في الوزارات الفلسطينية بدرجة متوسطة، حيث اتفقت مع مجال منع وكشف الأخطاء، وكما اتفقت مع نتائج في دراسة العزمي (2014) حيث أظهرت النتائج أن مستوى فاعلية الرقابة الداخلية في البنوك الكويتية كان بمستوى مرتفع، وكما اتفقت مع نتائج في دراسة عبد الرحمن (2015) حيث أظهرت النتائج وجود دور للرقابة الداخلية في الحد من التجاوزات المالية والإدارية.

وكما اتفقت هذه الدراسة مع ما تم ذكره في الطرايرة (2013) حيث اشر إلى أن للرقابة الداخلية دوراً وقائياً في منع حدوث الأخطاء.

السؤال الثاني: ما دور الرقابة الداخلية في اكتشاف الأخطاء؟

حيث أظهرت النتائج أن دور الرقابة الداخلية في اكتشاف الأخطاء كان بمستوى متوسط، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.51) وكان مستوى فقرات المجال بين متوسط ومرتفع، إذ أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (3.69- 3.29) وجاءت في المرتبة الأولى الفقرة رقم (5) وهي "تقوم الرقابة الداخلية بالإطلاع على البيانات المالية واللوازم والوثائق اللازمة لتحقيق من سلامتها " وجاء في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (2) وهي " تحدد الرقابة الداخلية أوجه القصور والخلل في التشريعات الناظمة للعمل" مما يدل على أن للرقابة الداخلية دور كبير في عملية منع حدوث الأخطاء في بيئة العمل الإداري في وزارة الصحة الأردنية. وكما أظهرت دراسة شقور (2013) النتائج مستوى فاعلية الرقابة الداخلية في الوزارات الفلسطينية بدرجة متوسطة، حيث اتفقت مع مجال منع وكشف الأخطاء، وكما اتفقت مع نتائج في دراسة العزمي (2014) حيث أظهرت النتائج أن مستوى فاعلية الرقابة الداخلية في البنوك الكويتية كان بمستوى مرتفع وكما اتفقت مع نتائج في دراسة عبد الرحمن (2015) حيث أظهرت النتائج وجود دور للرقابة الداخلية في الحد من التجاوزات المالية والإدارية، وهذه النتيجة قد اتفقت مع النتائج في دراسة طريف (2010) حيث أظهرت النتائج أن مستوى فاعلية الرقابة الداخلية في الوزارة الأردنية كانت بمستوى مرتفع. وكما فقد اتفقت هذه الدراسة مع ما تم ذكره في الطرايرة (2013) حيث أشار إلى أن للرقابة الداخلية دوراً في اكتشاف الأخطاء.

السؤال الثالث: ما دور الرقابة الداخلية في تصحيح الأخطاء؟

حيث أظهرت النتائج أن دور الرقابة الداخلية في تصحيح الأخطاء كان بمستوى مرتفع، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.69) وكان مستوى فقرات المجال بين متوسط ومرتفع، إذ أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (3.95 - 3.35) وجاءت في المرتبة الأولى الفقرة (11) وهي " لدى الرقابة الداخلية المعرفة التامة في كشوفات الإدخال والإخراج للمستلزمات والمستهلكات في المستشفيات"

وجاءت المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (2) وهي "يتم مراجعة الرقابة الداخلية للأخطاء السابقة المتكررة ومعالجتها" مما يدل على أن للرقابة الداخلية دور كبير في عملية منع حدوث الأخطاء في بيئة العمل الإداري في وزارة الصحة الأردنية.

وكما اتفقت مع نتائج في دراسة العزمي (2014) حيث أظهرت النتائج أن مستوى فاعلية الرقابة الداخلية في البنوك الكويتية كان بمستوى مرتفع، وكما اتفقت مع نتائج في دراسة عبد الرحمن (2015) حيث أظهرت النتائج وجود دور للرقابة الداخلية في الحد من التجاوزات المالية والإدارية، وهذه النتيجة قد اتفقت مع النتائج في دراسة طريف (2010) حيث أظهرت النتائج أن مستوى فاعلية الرقابة الداخلية في الوزارة الأردنية كانت بمستوى مرتفع، وأشار شقور (2013) إلى نتائج مستوى فاعلية الرقابة الداخلية في الوزارات الفلسطينية بدرجة متوسطة

وكما اتفقت هذه الدراسة مع ما تم ذكره في الطرايرة (2013) حيث أشار إلى أن للرقابة الداخلية دوراً في عملية تصحيح الأخطاء.

4-5 مناقشة اختبار الفرضيات

الفرضية الرئيسية الأولى: لدى الرقابة الداخلية دور مهم ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (≥ 0.05) في (α) في (منع واكتشاف وتصحيح) الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال.

للتعرف على دور الرقابة الداخلية في منع وكشف وتصحيح الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية من وجهة نظر العاملين في أقسام الصيدلة، والمحاسبة، واللوازم في مستشفيات إقليم الشمال، قام الباحث باعتماد اختبار (t) لدلالة ومعنويات معاملات الانحدار الخطي التي تم التوصل إليها للتعرف على دور الرقابة الداخلية في منع، وكشف، وتصحيح الأخطاء حيث أشارت النتائج أن قيمة (t) المحسوبة وبالغة (17.36) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة لدور الرقابة الداخلية في منع واكتشاف وتصحيح الأخطاء في مستشفيات إقليم الشمال والبالغ (3.57) وبين القيمة المرجعية (3) والتي تمثل المتوسط الحسائي الافتراضي للمقياس المستخدم وذلك لأن قيمة مستوى الدلالة البالغ (0.000) والمرافق لاختبار (t) كان اقل من 0.05

بحيث إن هذه الفروق كانت لصالح المتوسط الأكبر وهو المتوسط الحسابي لتقديرات أفراد عينة الدراسة والذي يدل على أن أفراد عينة الدراسة يرون أن هنالك دوراً مهماً للرقابة الداخلية في (منع واكتشاف وتصحيح) الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال.

وبهذه النتيجة يتم رفض الفرضية الصفرية والتي تشير إلى أنه لا يوجد دور للرقابة الداخلية منع وكشف وتصحيح الأخطاء في مستشفيات إقليم الشمال وبالتالي يتم قبول فرضية الدراسة.

مناقشة تحليل الفرضيات الفرعية:

الفرضية الفرعية الأولى: لدى الرقابة الداخلية دور مهم ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (≥ 0.05) في منع ارتكاب الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال.

اعتمد الباحث في تحليل هذه الفرضية على اختبار (t) للعينة الواحدة حيث أشارت قيمة (t) المحسوبة والبالغة (15.22) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة لدور للرقابة الداخلية في القدرة على منع وقوع الأخطاء والبالغ (3.50) وبين القيمة المرجعية (3) والتي تمثل المتوسط الحسابي الافتراضي للمقياس المستخدم وذلك لان قيمة مستوى الدلالة البالغ (0.000) والمرافق لاختبار (t) كان اقل من 0.05 حيث أن هذه الفروق كانت لصالح المتوسط الأكبر وهو المتوسط الحسابي لتقديرات أفراد عينة الدراسة والذي يدل على أن أفراد عينة الدراسة يرون أن هنالك دوراً مهماً للرقابة الداخلية في منع (ارتكاب) الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال.

وبهذه النتيجة يتم رفض فرضية الدراسة الصفرية، والتي تشير إلى أنه لا يوجد دور للرقابة الداخلية في القدرة على منع وقوع الأخطاء في مستشفيات إقليم الشمال، أي يتم قبول الفرضية البديلة.

الفرضية الفرعية الثانية: لدى الرقابة الداخلية دور مهم ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (≥ 0.05) في اكتشاف الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال.

اعتمد الباحث في تحليل هذه الفرضية على اختبار (t) للعينة الواحدة حيث إشارات قيمة (t) المحسوبة.

تشير قيمة (t) المحسوبة والبالغة (14.47) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة لدور للرقابة الداخلية في القدرة على اكتشاف الأخطاء والبالغ (3.51) وبين القيمة المرجعية (3) والتي تمثل المتوسط الحسابي الافتراضي للمقياس المستخدم وذلك لان قيمة مستوى الدلالة البالغ (0.000) والمرافق لاختبار (t) كان اقل من 0.05 بحيث أن هذه الفروق كانت لصالح المتوسط الأكبر وهو المتوسط الحسابي لتقديرات أفراد عينة الدراسة والذي يدل على إن أفراد عينة الدراسة يرون أن هنالك دوراً مهماً للرقابة الداخلية في (اكتشاف) الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال.

وبهذه النتيجة يتم رفض فرضية الدراسة الصفرية والتي تشير إلى انه لا يوجد دور للرقابة الداخلية في القدرة على اكتشاف الأخطاء في مستشفيات إقليم الشمال أي يتم قبول فرضية الدراسة البديلة. الفرضية الفرعية الثالثة: لدى الرقابة الداخلية دور مهم ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (≥ 0.05) في اكتشاف الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال.

اعتمد الباحث في تحليل هذه الفرضية على اختبار (t) للعينة الواحدة حيث أشارت قيمة (t) المحسوبة والبالغة (18.75) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة لدور للرقابة الداخلية في القدرة على تصحيح الأخطاء والبالغ (3.69) وبين القيمة المرجعية (3) والتي تمثل المتوسط الحسابي الافتراضي للمقياس المستخدم وذلك لان قيمة مستوى الدلالة البالغ (0.000) والمرافق لاختبار (t) كان اقل من 0.05 حيث أن هذه الفروق كانت لصالح المتوسط الأكبر وهو المتوسط الحسابي لتقديرات أفراد عينة الدراسة والذي يدل على أن أفراد عينة الدراسة يرون أن هنالك دوراً مهماً للرقابة الداخلية في (تصحيح) الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال.

وبهذه النتيجة يتم رفض فرضية الدراسة الصفرية، والتي تشير إلى أنه لا يوجد دور للرقابة الداخلية في القدرة على تصحيح الأخطاء في مستشفيات إقليم الشمال، أي يتم قبول فرضية الدراسة البديلة.

اختبار الفرضية الرئيسية الثانية: لا توجد فروق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لدور الرقابة الداخلية في منع ارتكاب واكتشاف وتصحيح الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال تعزى للمتغيرات الديمغرافية.

ويتفرع من هذه الفرضية أربع فرضيات فرعية سيتم اختبارها على النحو الآتي:

الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لدور الرقابة الداخلية في منع ارتكاب واكتشاف وتصحيح الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال تعزى للمستشفى.

لاختبار هذه الفرضية فقد استخدم تحليل التباين الأحادي حيث تبين وجود فروق ظاهرية بين متوسطات مجالات دور الرقابة الداخلية في منع وكشف وتصحيح الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال تبعاً لمتغير المستشفى، ولتحديد فيما إذا كانت الفروق بين المتوسطات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد فروق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لدور الرقابة الداخلية في منع ارتكاب واكتشاف وتصحيح الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال تعزى لمتغير القسم.

لاختبار هذه الفرضية فقد استخدم تحليل التباين الأحادي حيث تبين وجود فروق ظاهرية بين متوسطات مجالات دور الرقابة الداخلية في منع وكشف وتصحيح الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال تبعاً لمتغير القسم، ولتحديد فيما إذا كانت الفروق بين المتوسطات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) تم تطبيق تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) حيث تبين إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين متوسطات الدرجة الكلي لدور الرقابة الداخلية لمجالات دور الرقابة الداخلية في منع وكشف وتصحيح الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال تبعاً لمتغير القسم، وذلك استناداً إلى قيمة ف المحسوبة إذ بلغت (0.62)، ومستوى دلالة (0.536) حيث تعد هذه القيمة غير دالة إحصائياً لأن مستوى الدلالة المحسوبة كان أكبر من (0.05)، كذلك بلغت قيمة ف المحسوبة (0.37) بمستوى دلالة (0.691) لمجال القدرة على منع وقوع الأخطاء و(0.71) بمستوى دلالة (0.491) لمجال القدرة على اكتشاف الأخطاء و(1.37) بمستوى دلالة (0.255) لمجال القدرة على تصحيح الأخطاء حيث تشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لأن قيم مستوى الدلالة المحسوبة كانت أكبر من 0.05 .

الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد فروق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لدور الرقابة الداخلية في منع ارتكاب واكتشاف وتصحيح الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال تعزى لمتغير المؤهل العلمي

لاختبار هذه الفرضية فقد استخدم تحليل التباين الأحادي حيث تبين وجود فروق ظاهرية بين متوسطات مجالات دور الرقابة الداخلية في منع وكشف وتصحيح الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال تبعاً لمتغير المؤهل العلمي، ولتحديد فيما إذا كانت الفروق بين المتوسطات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) تم تطبيق تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) حيث تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين متوسطات الدرجة الكلي لدور الرقابة الداخلية لمجالات دور الرقابة الداخلية في منع وكشف وتصحيح الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال تبعاً لمتغير المؤهل العلمي،

وذلك استناداً إلى قيمة ف المحسوبة إذ بلغت (0.12)، وبمستوى دلالة (0.886) حيث تعد هذه القيمة غير دالة إحصائياً لان مستوى الدلالة المحسوبة كان أكبر من 0.05، كذلك بلغت قيمة ف المحسوبة (0.06) بمستوى دلالة (0.942) لمجال القدرة على منع وقوع الأخطاء و(0.31) بمستوى دلالة (0.735) لمجال القدرة على اكتشاف الأخطاء و(0.15) بمستوى دلالة (0.863) لمجال القدرة على تصحيح الأخطاء حيث تشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لان قيم مستوى الدلالة المحسوبة كانت أكبر من.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا توجد فروق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لدور الرقابة الداخلية في منع ارتكاب واكتشاف وتصحيح الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال تعزى لمتغير الخبرة العملية

لاختبار هذه الفرضية فقد استخدم تحليل التباين الأحادي حيث تبين وجود فروق ظاهرية بين متوسطات مجالات دور الرقابة الداخلية في منع وكشف وتصحيح الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال تبعاً لمتغير الخبرة العملية، ولتحديد فيما إذا كانت الفروق بين المتوسطات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) تم تطبيق تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA).

حيث تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين متوسطات الدرجة الكلي لدور الرقابة الداخلية لمجالات دور الرقابة الداخلية في منع وكشف وتصحيح الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال تبعاً لمتغير الخبرة العملية، وذلك استناداً إلى قيمة ف المحسوبة إذ بلغت (1.22)، وبمستوى دلالة (0.301) حيث تعد هذه القيمة غير دالة إحصائياً لان مستوى الدلالة المحسوبة كان أكبر من 0.05، كذلك بلغت قيمة ف المحسوبة (1.37) بمستوى دلالة (0.251) لمجال القدرة على منع وقوع الأخطاء و(1.11) بمستوى دلالة (0.343) لمجال القدرة على اكتشاف الأخطاء و(1.49) بمستوى دلالة (0.217) لمجال القدرة على تصحيح الأخطاء حيث تشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لان قيم مستوى الدلالة المحسوبة كانت أكبر من 0.05.

5-5 نتائج الدراسة

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك دوراً معنوياً ذا دلالة إحصائية في قدرة الرقابة الداخلية في وزارة الصحة الأردنية على منع وكشف وتصحيح الأخطاء الرقابية التي يقع فيها الموظفون في مستشفيات إقليم الشمال.

أظهرت النتائج أن مستوى الرقابة الداخلية في منع وقوع الأخطاء كان متوسطاً إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.50)، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.24-3.80) .

حيث أظهرت النتائج أن دور الرقابة الداخلية كان بمستوى متوسط إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.71)، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.29-3.69) .

دور الرقابة الداخلية في تصحيح الأخطاء كان بمستوى مرتفع إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.69)، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.35-3.95).

6-5 توصيات الدراسة

ضرورة بذل العناية المهنية الرقابية في منع حدوث الأخطاء وتكرارها مستقبلا من خلال ضبط الدورة
المستندية وفصل المهام الإدارية.

ضرورة بذل العناية المهنية الرقابية في اكتشاف الأخطاء في الوقت المناسب لان اكتشافها بعد فترة طويلة
يتعذر تصحيحها من قبل الموظفين.

تكثيف الأنشطة الرقابية المستمرة على الموارد (اللوازم، والأدوية، والتجهيزات الطبية) لحمايتها من سوء
الاستخدام.

تحليل أسباب الأخطاء والانحرافات السابقة التي ظهرت في التقارير السابقة ووضع منهجية رقابية من
شأنها عدم تكرارها مستقبلا.

تشخيص أوجه القصور في التشريعات الناظمة لزيادة الفاعلية الرقابية.

تعزيز الدور الرقابي في تصحيح الأخطاء الرقابية التي وقع بها الموظفون التي تناط بهم أعمال المحاسبة
والصيدلة واللوازم.

العمل على تطوير المهارات الرقابية المهنية للعاملين في جهاز الرقابة الداخلي في وزارة الصحة.

العمل على ضبط المصروفات ووضع منهجية رقابية من شأنها عدم تجاوز المصروفات اللازمة لانجاز
العمل.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- البكوع، فيحاء واحمد، منهل (2012). تفعيل نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري في الوحدات الخدمية (دراسة نظرية تحليلية). مجلة الإدارة والاقتصاد، (92)، 181- 167.
- الاتحاد الدولي للمحاسبين (2009). إصدارات المعايير الدولي للتدقيق ورقابة الجودة.
- الاتحاد الدولي للمحاسبين (2012). دليل الممارسات الجيدة الدولية- تقويم وتحسين الرقابة الداخلية بالمنشأة.
- البجاري، حسن (2015). دور الرقابة الداخلية في زيادة فاعلية أعداد الموازنة الجارية وتنفيذها في الجامعات العراقية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
- البخيت، أحمد (2016). أثر نظام الرقابة الداخلية على الأداء المالي في المحاكم النظامية الأردنية: دراسة تطبيقية على محاكم عمان. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.
- بلوم، سعيد (2008). أساليب الرقابة ودورها في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية (دراسة ميدانية بمؤسسة المحركات والجرارات بالسوناكوم SONACOME). رسالة ماجستير غير منشورة.
- بوطورة، فضيلة (2007). دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك دراسة حالة: الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف، الجزائر.
- التركي، كمال (2008). دور نظام الرقابة الداخلية في تقويم أداء المصارف التجارية: دراسة حالة المصرف التجاري الوطني بليبيا (دراسة تحليلية ميدانية). رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة التلن.
- التعليمات التنظيمية لوحدات الرقابة الداخلية في الدوائر والوحدات الحكومية لسنة 2016، المادة رقم (9) والمادة رقم (10).

جربوع، يوسف محمود(2008). مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، (ط1)، عمان، الأردن مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

الجرد، رشا (2013). أثر تقييم مكونات الرقابة الداخلية على تقدير خطرهما في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، دراسة ميدانية في سورية، مجلة الجامعة 244-217:3(15)

الحري، مشاري (2017) . دور نظام المعلومات المحاسبي الحكومي في الكويت بتحقيق أهداف الرقابة الداخلية في ظل تخطيط الموارد المؤسسية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية. عمان، الأردن.

حداد، اسيل (2017). تقييم أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية في بنك الأهلي الأردني على تحقيق أهدافه من وجهة نظر الموظفين. رسالة غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

دهمش، نعيم (2000). تدقيق وتقييم الأداء وفاعلية المشاريع الائتمانية في الدول النامية. مجلة دراسات، 12(5)، 203-268.

ذياب، نائلة (2010). أثر عناصر الرقابة الداخلية في جودة الخدمات المصرفية / دراسة ميدانية على البنك العربي، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، جامعة العلوم التطبيقية.

السخني، نايف (2015). دور ديوان المحاسبة في تقييم أداء أجهزة الرقابة الداخلية في الجامعات الرسمية الأردنية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

السردية، فيصل (2015). أثر الرقابة الداخلية على موثوقية نظام المعلومات المحاسبية في المناطق الحرة الأردنية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

الشرعة، أحمد (2014). أثر الرقابة الداخلية على التكاليف البيئية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

الشرفاء، حمدان والحيصات، حمدان (2012). دور القبض الإلكتروني للإيرادات في تعزيز فاعلية الرقابة في القطاع العام بالأردن- دراسة ميدانية. مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 27(3).

شكور، محمد (2013). تقييم فاعلية الرقابة الداخلية في الوزارات الفلسطينية (دراسة ميدانية). رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، لأردن.

الصباح، خالد (2016). أثر نظام الرقابة الداخلية على فاعلية في الشركات المساهمة الكويتية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

الصمادي، محمد مصطفى (2010). دور التدقيق الداخلي في تقييم نظم الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة المالية العامة الأردنية: دراسة ميدانية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة جدارا، اربد، الأردن.

صوالحة، جعفر (2013). تحديث طرق الرقابة الحكومية العليا وفقاً للمتطلبات الخاصة. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، (36).

الطرايره (2013). مجمع العربي للمحاسبين القانونيين طلال أبو غزالة.

طريف، علاء (2010). أثر وحدات الرقابة الداخلية في فاعلية الوزارات الأردنية من وجهة نظر العاملين فيها. دراسة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

عبد الرحمن، أمير (2015). دور الرقابة الداخلية في الحد من التجاوزات المالية والإدارية في الجامعات الحكومية العراقية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

العجمي، محمد عبدالله (2009). دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير نظام الرقابة الداخلية لدى البنوك التجارية الكويتية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

العنزي، أمل (2014). اتجاهات العاملين نحو أداء موظفي إدارة المراجعة الداخلية في مدينة الملك عبد العزيز الطبية للشؤون الصحية بالحرس الوطني. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

الغنيمة، عبدالله والصيام، زكريا (2011). العوامل المؤثرة في فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في الوزارات الأردنية. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 7(4)، 625-646.

الفرا، ماجد وشاهين، سمر (2009). واقع الرقابة الإدارية الداخلية في المنظمات الأهلية في قطاع غزة. مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، 17(2)، 571-596.

قانون نظام الرقابة الداخلية وتعديلاته رقم (3) لسنة (2011)، رقم المادة (8).

القضاة، محمد (2016). دور التدقيق الداخلي في تقييم فاعلية الرقابة الداخلية على البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة جرش، جرش، الأردن.

كلاب، سعيد، يوسف (2004). واقع الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي (دراسة ميدانية على وزارة السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة). رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

الكلحوت، خالد (2004). مدى التزام مدققي الحسابات الخارجيين بدراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

لطفي، شعبان (2004). المراجعة الداخلية مهمتها ومساهماتها في تحسين تسيير المؤسسة مع دراسة حالة قسم تصدير الغاز التابع للنشاط التجاري لمجمع سوناطراك الدورة (مبيعات- مقبوضات). رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.

مخلوف، احمد (2007). المراجع الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك الأردنية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، الجزائر.

المزاري، محمد (2016). مستوى الإفصاح والشفافية وأثره في تعزيز الرقابة الداخلية في البنوك العاملة في الأردن. رسالة ماجستير غير منشورة.

المنظمة الدولية للأجهزة الرقابية INTOSAI2 (2011). إرشادات حول معايير الرقابة الداخلية.

منظمة الفاو (2014). تقرير مرحلي عن إطار المساءلة والرقابة الداخلية، الدورة السادسة والخمسون بعد المئة، روما.

مؤسسة قوانين الشرق (2013).

النصافي، سيف (2016). مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية وأثرها على فاعلية الرقابة الداخلية في المستشفيات الخاصة الكويتية. رسالة ماجستير غير محكمة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

النعامي، علي، والباز، عماد والخيسي، عبد الباسط (2013). مدى مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري في هيئات الحكم المحلي بقطاع غزة (دراسة تطبيقية تحليلية). رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية/جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

النعامي، علي وسمور، حمدي (2015). دور تقنية المعلومات المحاسبية في تطوير نظام الرقابة الداخلية (دراسة تطبيقية على الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة)، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، 1 (2).

النوايسة، محمد والعقدة، صالح (2007). العوامل المؤثرة على اكتشاف الأخطاء والغش من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الأردني (دراسة تحليلية). مجلة الإدارة والاقتصاد، (63)، 65-108.

American Institute of certified public Accountants (2005). Report about Accounting Information U.S.A.

Arena, Marika and Azzone, Giovanni (2009). Identifying Organizational Drivers of Internal Audit Effectiveness, International Journal of Auditing, 13(1), 43-60.

Christopher, Joe, Sarens, Gerrit, Leung, Philomena (2009). A critical analysis of the independence of the internal audit function: evidence from Australia. Accounting Auditing & Accountability Journal, 22(2), 200-220.

Druker, Peter F. (2009). Management: Tasks Responsibilities, (1st ed). New York: Practice, Harper Colophon Books.

Hannah, Ndungv (2013). The Effect of Internal Controls On Revenue Generation: A Case Study of The University Of Nairobi Enterprise And Services Limited, University of Nairobi.

Kaplan, Roberts .s, Atkinson, Anthony. A, Matsumura, Ella Mae, & Yong, Mark. S (2012), Management Accounting, (6th ed). New Jersey: Prentice Hell.

Lemi, Tsedal (2015). Assessment of Internal Control Effectiveness in Selected Ethiopian Public University, Addis Ababa University.

Makgatho, Kcabo (2013). Effectiveness Of Internal Control Mechanisms in Monitoring Financial Resources at the Gauteng Department of Education, North-West University.

Mutnuru, Santosh (2016). The Role of Internal Controls on Employees Engagement in Small Organizations, Journal Business Studies Quarterly, 7 , Eastern Michigan University.

Njert, Kamau (2014). Effect Of Internal Controls On The Financial Performance Of Manufacturing Firms In Kenya, University of Nairobi.

Porter, Brenda & Simon, Jon & Hatherly, David (2003). Principles of External Auditing.

Romney, Mareshal & Steinbart, Paul (2010). Accounting Information System, (12th ed), Vango Notes, USA.

Sumritsakun, Chaiyot, Ussahawanitchakit, Phapruke (2009). Internal Audit Innovation and firm stability of thai listed company: How do implement in an organization? Journal of the Academy of business & Economics, 9(4). 1-23.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية

موقع وزارة الصحة الإلكتروني : www.moh.gov.jo

الملاحق

ملحق (1)

مديرية الرقابة الداخلية في وزارة الصحة

تعتبر مديرية الرقابة الداخلية من أهم المديريات ذات الفاعلية العالية والتي يقع على عاتقها مسؤولية كبيرة في وزارة الصحة الأردنية، حيث أن من أهم واجباتها هو العمل على متابعة الأعمال الإدارية والتأكد من أن مسار العمل هو بالمسار الصحيح، ومن هناك العديد من المهام التي تقوم بها الرقابة الداخلية في وزارة الصحة الأردنية وفي ما يلي بعض أهم هذه المهام:

عمل جولات ميدانية مبرمجة ومفاجئة على كافة المواقع التابعة للوزارة وذلك للإطلاع على سير العمل وواقع الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين بالإضافة إلى التحقق من سلامة الإجراءات المتبعة في تقديم الخدمات المختلفة.

المشاركة في لجان التحقيق (الفنية، الإدارية، المالية، استيضاحات ديوان المحاسبة) ووضع التوصيات اللازمة بما يتفق مع التشريعات النافذة والتحويل إلى الجهات القضائية إذا تطلب الأمر.

المشاركة في لجان التحقيق المشكلة من خارج الوزارة (وزارة المالية، ديوان الخدمة المدنية، هيئة مكافحة الفساد، المؤسسة العامة للغذاء والدواء) وغيرها.

التأكد من صحة وسلامة الإجراءات المتبعة في حفظ وتخزين الأدوية وطريقة صرفها وتغريم من لديهم نواقص أو أدوية منتهية الصلاحية وغير مبلغ عنها حسب الأصول.

استرداد المبالغ المالية المترتبة على الموظفين لقاء عملهم في القطاع الخاص، دون حصولهم على موافقة رسمية بذلك.

تقدير الاحتياجات من خلال الزيارات الميدانية بما يتناسب مع حجم وطبيعة العمل.

متابعة تنفيذ القرارات والتوصيات المنبثقة عن اللجان مع الجهات المعنية.

متابعة احتياجات كافة المستشفيات من أمور الصيانة والخدمات وتزويد أصحاب القرار بتقرير مفصل أسبوعياً.

متابعة دوام الأطباء والموظفين في كافة المواقع من خلال زيارات مفاجئة. (وزارة الصحة، الموقع الإلكتروني).

ملحق رقم (2)

أداة الدراسة (الاستبانة)



كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم إدارة الأعمال

تخصص الإدارة العامة

تحية طيبة وبعد؛

أضع بين أيديكم هذه الاستبانة التي قام الباحث بإعدادها لإجراء دراسة بحثية بعنوان (دور الرقابة الداخلية في منع وكشف وتصحيح الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال)، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإدارة العامة.

نرجو التكرم بتعبئة الاستبانة بموضوعية وذلك بوضع علامة (x) أمام العبارة المناسبة. مؤكداً لكم حرصنا التام أن إجاباتكم ستعامل بسرية تامة ولغايات البحث العلمي فقط.

وتقبلوا بقبول فائق الاحترام

الباحث

سمير عبد الله أحمد المومني

Sameermomani73@gmail.com

الجزء الأول: المعلومات الشخصية :-

يرجى التكرم بوضع إشارة () في المكان الذي يمثل جهة العمل :

- | | |
|---|---|
| <input type="checkbox"/> مستشفى الأميرة رحمة | <input type="checkbox"/> مستشفى الأميرة بسمة التعليمي |
| <input type="checkbox"/> مستشفى المفرق الحكومي | <input type="checkbox"/> مستشفى الأميرة بديعة |
| <input type="checkbox"/> مستشفى الإيمان الحكومي عجلون | <input type="checkbox"/> مستشفى الولادة والأطفال / المفرق |
| <input type="checkbox"/> مستشفى الرمثا الحكومي | <input type="checkbox"/> مستشفى جرش الحكومي |
| <input type="checkbox"/> مستشفى اليرموك | <input type="checkbox"/> مستشفى الأميرة راية |
| <input type="checkbox"/> مستشفى ابو عبيده | <input type="checkbox"/> مستشفى معاذ بن جبل |

اسم القسم :

- | | | |
|----------------------------------|-----------------------------------|----------------------------------|
| <input type="checkbox"/> اللوازم | <input type="checkbox"/> المحاسبة | <input type="checkbox"/> الصيدلة |
|----------------------------------|-----------------------------------|----------------------------------|

المؤهل العلمي:

- | | | |
|--------------------------------------|------------------------------------|--|
| <input type="checkbox"/> دراسات عليا | <input type="checkbox"/> بكالوريوس | <input type="checkbox"/> دبلوم متوسط فما دون |
|--------------------------------------|------------------------------------|--|

الخبرة العملية:

من 5 سنوات واطل من 10 سنوات

اقل من خمس سنوات

من 15 سنة فأكثر

من 10 سنوات واطل من 15

الجزء الثاني : (فقرات الاستبانة)

يرجى الإجابة عن الأسئلة التالية بما يمثل الواقع من وجهة نظركم الشخصية وذلك بوضع إشارة () أمام الإجابة التي تراها مناسبة وفقا للمدى الذي تراه مناسباً .

مجال الدراسة: دور الرقابة الداخلية في منع وكشف وتصحيح الأخطاء في وزارة الصحة الأردنية في مستشفيات إقليم الشمال.

درجة التطبيق / أو الممارسة الرقابية					رقم الفقرة
غير مطبق	ضعيفة	متوسطة	عالية	عالية جدا	
أولاً: القدرة على منع وقوع الأخطاء					
					أعمال الرقابة الداخلية لديها القدرة في الحد من حدوث الأخطاء في العمل الإداري
					تقوم الرقابة الداخلية بالتحقق من فاعلية تنفيذ الخطط والسياسات العامة بشكل سليم
					تعمل الرقابة الداخلية على الحد من تكاليف المصروفات .
					تعمل الرقابة الداخلية على حماية الموارد من سوء الاستخدام

					تقوم دائرة الرقابة الداخلية بالتأكد من توثيق العمليات المالية والمحاسبية
					يتمتع العاملون في الرقابة الداخلية بالخبرة العالية
					العلاقات الشخصية ليس لها تأثير في أعمال الرقابة الداخلية.
					يتم اتخاذ العقوبات اللازمة بناء على تقارير الرقابة الداخلية لمنع تكرار الأخطاء.
					تعمل الرقابة الداخلية على ضبط السلوك الوظيفي للعاملين
					تتحقق الرقابة الداخلية من توزيع المهام والمسؤوليات على الموظفين وتحديد السلطة الممنوحة لكل موظف
ثانياً: القدرة على اكتشاف الأخطاء					
					الرقابة الداخلية لديها القدرة على اكتشاف الأخطاء وبالوقت المناسب.
					تحدد الرقابة الداخلية أوجه القصور والخلل في التشريعات الناظمة للعمل
					تقوم الرقابة الداخلية بإعداد التقارير الخاصة بعمل الدائرة لكشف المخالفات والتجاوزات
					تقوم الرقابة الداخلية على متابعة دوام الموظفين في كافة المواقع من خلال الزيارات المفاجئة.

					تقوم الرقابة الداخلية بالإطلاع على البيانات المالية واللوازم والوثائق اللازمة لتحقيق من سلامتها.
					تقوم الرقابة الداخلية بعمل جولات ميدانية مبرمجة على كافة مواقع العمل للإطلاع على سير العمل والتحقق من سلامة الإجراءات المتبعة.
					تركز الرقابة الداخلية على الحد من مخاطر الأخطاء في العمل الإداري
ثالثا : القدرة على تصحيح الأخطاء					
					تتخذ الرقابة الداخلية إجراءات لضبط العمل والتوجيه إلى الطريق الصحيح.
					يتم مراجعة الرقابة الداخلية للأخطاء السابقة المتكررة ومعالجتها.
					تعمل الرقابة الداخلية على رفع كفاءة العمليات الإنتاجية من خلال تصحيح مسارات العمل وتوجيهها إلى الطريق الصحيح.
					تعمل الرقابة الداخلية على متابعة عمليات التصحيح للأخطاء الواردة بالتقارير الرقابية.
					تتم عملية الجرد والمعاينة والتفتيش على الصيدلية والمحاسبة واللوازم.

					تعمل الرقابة الداخلية على توفير المعلومات الدقيقة للإدارة العليا عن طبيعة العمليات الإدارية التي تتم داخل المنظمة
					تقوم الرقابة الداخلية بالتأكد من سلامة الإجراءات المتبعة في حفظ الأدوية وطريقة صرفها
					لدى الرقابة الداخلية القدرة على إجراءات التصحيح في العمل .
					تقوم الرقابة الداخلية بالتأكد من إن الأهداف المحددة في المستشفيات قد تم إنجازها وفق الخطط والسياسات المرسومة.
					لدى الرقابة الداخلية المعرفة التامة بأعمال الصيدلة واللوازم والمحاسبة.
					لدى الرقابة الداخلية المعرفة التامة في كشوفات الإدخال والإخراج للمستلزمات والمستهلكات في المستشفيات.
					تتحقق الرقابة الداخلية من صحة البيانات المحاسبية ومطابقتها ومدى إمكانيات الاعتماد عليها

شكراً لكم على الوقت والجهد

ملحق (3)

قائمة محكمي الاستبانة

الاسم	الجامعة
الدكتور رياض أبا زيد	جامعة آل البيت
الدكتور وليد العواوده	جامعة آل البيت
الدكتور عبد الله العظمت	جامعة آل البيت
الدكتور زياد الصمادي	جامعة آل البيت
الدكتور هايل السرحان	جامعة آل البيت
الدكتور فريد القواسمة	جامعة جدارة
الدكتور علي الوقفي	جامعة جدارة